وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك – تامنغست
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة تامنغست * المجلس العلمي للكليـــة * كلية الحقوق والعلوم السياسية

مطبوعة دروس بيداغوجية في مقياس:

# منهجية العلوم السياسية

(مقياس سنوي)

مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس

علوم سياسية

من إعداد الأستاذ:

كراوة مصطفى – أستاذ محاضر قسم "ب"

السنة الجامعية: 2022 – 2023

**مقدمة:**

اقتناعا منا أن علم السياسة، بحقوله المختلفة، ما زال في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالمنهج العلمي، وفي الجزائر تبدو هذه الحاجة واضحة لدى الباحثين خصوصا إلى مرشد ودليل يوضح لهم خطوات ومتطلبات وإجراءات العملية البحثية في شكلها الجاد، إن الآمال معقودة على هؤلاء الشباب للوصول بعلم السياسة في الجزائر والعالم العربي والإسلامي إلى المستوى المرموق، وفق أسس متينة من التفكير العلمي ومناهج وأدوات البحث التي تفرضها الطريقة العلمية الحديثة، في وقت يتطور فيه العالم بسرعة تقاس بالساعات وليس بالقرون أو السنين.

والاهتمام بالبحث العلمي وأسسه وشروطه يفرض على أي باحث الجدية، وضرورة الجمع بين الإطار النظري وفاعلية وصدق الأدوات والإجراءات المستخدمة في الحصول على البيانات والمعلومات، وهذه الأسس والشروط، في إطار جدية الباحث، تمنحه مؤهلات النجاح، وتقي العلوم السياسية ودارسيها في بلادنا، من أعراض السطحية أو التحقيقات الصحفية العابرة أو التعبيرات الايديولوجية الفجة التي لا يمكن قبولها في عالم أصبح العلم والمعرفة أداته وهدفه ومنهجه.

يهدف هذه المحاضرات إلى مساعدة وتدريب طلبة العلوم السياسية وتعريفهم بخطوات البحث العلمي السياسي خطوة بخطوة ابتداء من، وصولا إلى.

نرجو أن تكون هذه المساهمة المتواضعة ذات فائدة للطالب والباحث، فإن كان ذلك فبفضل من الله ونعمه وإن كان خلاف ذلك فمن أنفسنا واجتهادنا، فالكمال لله وحده، وللمرء جهد المقل إن أخطأ بقي له شرف المحاولة، وإن أصاب كفاه أجر المجتهد.

# التفكير العلمي والمعرفة العلمية

## 1- مفهوم المعرفة:

تشير كلمة المعرفة إلى إحاطة العلم بالشيء[1]، فهي عبارة عن ذلك الرصيد الضخم والواسع من العلوم والمعارف، والمعلومات والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر تاريخه الإنساني بواسطة حواسه وفكره، لكن ليست جميع أنواع المعرفة على مستوى واحد، إذ تختلف باختلاف ما تتمتع به من دقة، ودقة المعرفة تنبثق مما تتميز به من أساليب التفكير وقواعد المنهج التي اتبعت في الوصول إليها.

## 2- أنواع المعرفة:

يمكن تصنيف المعرفة، استنادا إلى التطور التاريخي للمعرفة الإنسانية وحسب مصدرها، إلى ثلاثة أنواع:

### 2-1- المعرفة الحسية:

هي مجموع المعارف والمعلومات التي تحصل عليها الإنسان بواسطة حواسه والخبرة الذاتية أو الصدفة، أدنى مراتب المعرفة؛ إذ أنها لا ترقى إلى مستوى التحقق والصدق العلمي، وهذا النوع من المعرفة بسيط لأن حجج الإقناع متوافرة وملموسة، أو ثابتة في ذهن الإنسان.

وبالرغم من قصور مثل هذا النوع من المعرفة فإنها تعتبر الأساس الأول لأي معرفة علمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المعرفة التي اكتسبها الفرد عن طريق خبرته اليومية تشكل ما يسمى بالآراء المشتركة بين أفراد مجتمع معين.

[1] محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ط4، الجزائر: د. م. ج، 1983، ص35.

### 2-2- المعرفة الفلسفية:

المعرفة الفلسفية هي معرفة تأملية عقلية تعتمد على القياس المنطقي في تفسير الظواهر المختلفة، تتطلب مستوى ذهني أعلى وأرقى وتعتبر أساس البناء الحضاري الفكري للإنسان، فلا يستطيع أحد إنكار فضلها كما أنها تشكل أول خطوة نحو الحضارة العلمية، لأنها تعبر عن درجة متقدمة من النضج الفكري للإنسان الذي يسعى لمعرفة الأسباب والقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية والاجتماعية مثل التأمل في الكون والطبيعة وعلاقة الإنسان ببيئته، وخصائص هذه البيئة وظواهرها.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

### 2-3- المعرفة العلمية:

هي أرقى درجات المعرفة وأدقها، فهي تأتي نتيجة تخطيط فكري منظم بعيدا عن الوجدان الشخصي، وهي لا تخضع لمجرد إدراكات حسية وخبرة يومية، كما لا تخضع لتأمل وقياس يعتمد على مسلمات أو مقدمات. تقوم هذه المعرفة على الملاحظة المقصودة والمنظمة للظواهر وعلى أساس وضع الفرضيات الملائمة، والتحقق منها بالتجربة وتجميع البيانات وتحليلها ثم تقود إلى وضع القوانين والنظريات العامة[1].

تعتمد المعرفة العلمية أساسا على الاستقراء، ذلك أن النتائج التي يصل إليها الإنسان عن طريق الاستنباط والقياس لا تصدق إلا إذا قامت على مقدمات صادقة وعليه ابتكر العقل الإنساني التفكير الاستقرائي ليكمل به التفكير الاستنباطي في البحث عن المعرفة.

## 3- خصائص المعرفة:

تتميز المعرفة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1989، ص3.

### 3- 1- التراكمية:

لقد تراكمت المعارف العلمية عبر القرون واستفاد فيها اللاحق من جهد السابق، والمتتبع لتاريخ العلم يجد بذور المعارف العلمية تمتد إلى أيام الحضارات الأولى، والمعرفة العلمية بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، وكل باحث يضيف جديدا إلى المعرفة، وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيصحح أخطائهم ويكمل خطواتهم أو قد يلغي معرفة سابقة والمعرفة العلمية تتميز بما يلي:

جامعة تامنغست ★ المجلس العلمي ★ كلية الحقوق والعلوم السياسية

- تبنى المعرفة العلمية عموديا، أي أن العالم ينطلق من نهاية ما توصل إليه غيره وهي غالبا ما تكمل النظريات العلمية السابقة أو توسع نطاقها أو تلغيها. وبذلك تختلف عن المعرفة الفلسفية التي تمتد أفقيا، ويبدأ الفيلسوف من نقطة بداية جديدة، بغض النظر عما توصل إليه الفلاسفة الآخرون ولا تؤثر أية نظرية فلسفية على النظريات الأخرى.
- الحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية ثابتة في فترة زمنية معينة، وأنها تتطور باستمرار، وهي موثوقة من جميع الناس ولا ترتبط بباحث معين كالمعرفة الفلسفية والفنية، فالنظرية الفلسفية ترتبط بصاحبها، والعمل الفني الجيد يرتبط بصاحبه.

### 3- 2- التنظيم:

إن المعرفة العلمية معرفة منظمة تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها. فالتنظيم يقتضي أن تخضع المعرفة العلمية للضبط والتحكم والدقة، وإمكانية الوصول إلى نتائج علمية بإتباع منهجية علمية محددة[1].

[1] حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص96.

### 3- 3- السببية:

يعرف السبب بأنه مجموع الشروط وكل أنواع الظروف التي متى تحققت ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين (علة) ونتيجة (معلول) عندما نجري تجارب عديدة وبنفس الهدف نحصل على نفس النتيجة.

يهدف العلم إلى فهم الظواهر التي يدرسها ومعرفة أسباب ظهورها مما يساعد الإنسان على السيطرة على هذه الظواهر وضبطها والتأثير فيها وتهتم المعرفة العلمية بالأسباب المباشرة التي تتعلق بالمشكلة، بينما تهتم العلوم الأخرى بالأسباب العامة.

### 3- 4- الموضوعية:

والمقصود بالموضوعية الاقتصار على دراسة ما هو كائن دون التأثر بالأهواء أو الرغبات أو الآراء المسبقة، ويستبعد من دائرة بحثه كل ما لا يقبل القياس. والاهتمام بالموضوعية هو الذي يملي على العالم أو الباحث ألا يتقبل أي حكم إلا بعد أن يتساءل عن قيمة هذا الحكم فالتفكير العلمي هو في صميمه تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والمراجعة والدقة، والصرامة. يضاف إلى ذلك أن الباحثين يجب أن يتصفوا بالسلوك العلمي باستمرار لمعرفة الحقيقة وعدم اللجوء إلى التحريف أو التشويه للنتائج التي تم التوصل إليها لخدمة أغراض شخصية.

### 3- 5- اليقين:

تمتاز المعرفة العلمية باليقينية وتقوم على مجموعة من الأدلة وبراهين وحقائق موضوعية بحيث لا يبقى هناك شك في صدقها.

### 3- 6- الدقة:

تشمل التحديد الدقيق لمشكلة البحث وإجراءاته واستخدام لغة رياضية تقوم على القياس الدقيق المنظم (لغة الأرقام والرموز).

### 3- 7- الشمولية:

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المعرفة العلمية تفرض نفسها على عقول جميع الناس وهي مشاع وملك للجميع ولا علاقة لها بصاحبها أو مكتشفها كما أن نتائج البحوث التي تجري على عينة محدودة أو حالة من الحالات تصدق على جميع الظواهر المشابهة لها.

### 4- تعريف العلم:

المعرفة أوسع وأشمل من العلم، ذلك لأن المعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، ونستطيع أن نميز بينهما على أساس قواعد المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف. فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي واتبع خطواته في التعرف على الظواهر والكشف عن الحقائق الموضوعية، فإنه يصل إلى المعرفة العلمية...

ويمكن أن نشير فيما يلى إلى بعض التعاريف عن «العلم»... فقاموس ويبستر الجديد يعطى تعريفين للعلم[1] هما:

العلم هو المعرفة المنسقة Systematized Knowledge التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تتم دراسته.

العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض.

[1] Webster's New Twentieth Century Dictionary of English Language, 1960, p, 1622.

أما كارل بيرسون[1] فقد قرر «أن ميدان العلم غير محدد... فمادته لا نهاية لها، كل مجموعة من الظواهر الطبيعية، كل طور من أطوار الحياة الاجتماعية، كل رحلة من مراحل التطور القديم أو الحديث... كل ذلك يعتبر مادة للعلم». وأخيراً فيعرفه قاموس اكسفورد المختصر[2] كما يلي:

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

- العلم هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوى على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة..
- ونحن نؤيد التعريف الأخير للعلم، نظرا لتأكيده على «الحقائق الثابتة المصنفة» وعلى اتباع «الطرق والمناهج الموثوق بها لاكتشاف الحقيقة».

## 5- أهداف العلم:

يهدف الإنسان باستخدامه للعلم إلى تفسير الظواهر المحيطة به، أي ألا يقتصر دور العلم على مجرد وصف الظواهر (الشمس تشرق / السماء تمطر... الخ) بل إلى تقديم التفسير العلمي لها وكيفية حدوثها وأسبابها..

كما يهدف العلم إلى صياغة التعميمات.. أي أن شرح الظاهرة وتفسيرها يجب ألا يكون شرحا جزئيا. بل أن يتسع مدى هذا التفسير ليعمم ويشمل أكبر عدد من الظواهر المماثلة.

هذا ويذهب العديد من فلاسفة العلم إلى أن وظيفة العلم هي وضع القوانين العامة، التي تمكننا من ربط معارفنا عن الأحداث المتفرقة، فضلا عن إمكانية وضع التنبؤات الموثوق بها عن الأحداث التي لم نعرفها بعد.. وعلى سبيل المثال فقد تنبأ مندليف بوجود

---

[1] Pearson, Karl. Grammer of Science. 2nd ed., 1900.
[2] Shorter, Oxford English Dictionanry, p. 1806.

* كما يمكن التعرف على مزيد من تعاريف العلم والفرق بينه وبين التكنولوجيا في المرجع التالي: أحمد بدر. العلم والتكنولوجيا في السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر، 1965.

عنصر جديد هو الجرمانيوم، قبل أن يكتشف بخمسة عشر عاما، وذلك نظرا لملاحظته وجود ثغرات في الجدول الدوري للعناصر الكيميائية (Periodic Table). وقس على ذلك تنبؤات علم الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو غيرهم.

جامعة تيارت المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

ويرتبط بعملية التنبؤ هذه عملية الضبط كهدف أيضاً للعلم، ويعنى الضبط عملية التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، بحيث تجعل هذه الظاهرة تتم أو تمنع وقوعها.. ويورد قان دالين التالي لتوضيح عملية التحكم والضبط هذه[1].

«يعرف الطبيب أنه إذا لم يفرز البنكرياس الأنسولين، لن يستطيع الجسم أن يفيد من المواد الكربوهيدارتية، ويستطيع الطبيب أن يتنبأ بما يحدث للمريض إذا وجدت هذه الحالة (حالة البول السكري) ويستطيع فضلا عن ذلك أن يضبط البول السكري بإعطاء المريض حقنا من الانسولين، أي أن الطبيب يمارس في الواقع فهمه لطبيعة المرض عندما يتنبأ بحالة البول السكري ويضبطها، وإذا كانت ظواهر العلوم الطبيعية تخضع للتحكم والتطويع عن طريق الملاحظة والتصميمات القوية للتجربة، فهناك القليل من الظواهر الاجتماعية والانسانية القابلة لمثل هذا التطويع..

وبالتالي فيقال عادة بأن شرح وتفسير الظواهر الانسانية هو تفسير احتمالي Probabilistic، بينما تفسير الظواهر الطبيعية هو تفسير استنباطي Deductive والتفسير الأول أضعف من الثاني نظرا لقدرته التنبؤية المحدودة.

وعلى سبيل المثال.. إذا كان هناك ارتباط بين ظاهرة الحرمان في مجتمع معين، وبين ظاهرة العنف، فإن تفسير العلاقة بين الظاهرتين هو تفسير احتمالي لا يصدق بنفس الدرجة في جميع المجتمعات، بل ويرتبط هذا التفسير في أحيان كثيرة بأيديولوجية المجتمع وتركيبه

[1] ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص61.

الاجتماعي، ولكن تفسير العلاقات بالنسبة للظواهر الطبيعية كالجاذبية وسقوط الأشياء هو تفسير استنباطي ينسحب عليه صفتي التعميم والتنبؤ في كل مكان.

المجلس العلمي للكلية

## 6- وظائف العلم:

يهدف الإنسان باستخدامه للعلم إلى وصف وفهم وتفسير الظواهر المحيطة به، من خلال إيجاد العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والأحداث المرتبطة بها، وإيجاد الطرق المناسبة لضبطها والتحكم فيها، ومن ثمة فإن وظائف العلم تتجلى فيما يلي:

### 6- 1- الوصف:

تستهدف الدراسات الوصفية إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع الدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها، تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث مثل وصف النظم السياسية في دول معينة، أو وصف مؤسسة سياسية أو إداري أو وصف للسياسة الخارجية لدولة معينة. فالوصف يقتضي تحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر.

### 6- 2- فهم الظواهر وتفسيرها:

يمكن التفريق بين الوصف والفهم، فإذا قام شخص ما بوصف ظاهرة معينة فلا يعني هذا أنه يفهم هذه الظاهرة، لأن فهمه لتلك الظاهرة يتطلب منه تقديم تفسير علمي لها ولكيفية حدوثها وأسبابها والقوانين التي تحكمها والعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى.

فالتفسير هو إزالة الغموض واللبس عن الظاهرة المدروسة وكشف العوامل المؤثرة فيها والظروف والشروط التي ساعدت على وقوعها، من حيث نوعها وحجمها، مثل تفسير ظاهرة عدم الإقبال على التصويت في الانتخابات. هذا يقتضي تقديم أجوبة علمية عن مجمل الأسباب والعوامل والظروف والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة.

### 6- 3- التنبؤ:

يقصد بالتنبؤ أو التوقع العلمي هو قدرة الباحث على أن يستنتج من فهمه للظاهرة وقوانينها نتائج أخرى مرتبطة بهذا الفهم، ففهم ظاهرة الانشقاقات الداخلية في صفوف الأحزاب وأسبابها وكيفية حدوثها يساعد على التنبؤ بالأوقات التي يمكن أن تحدث فيها هذه الظاهرة – توقيت الانتخابات – وأماكنها. فالإنسان بطبعه يحب التطلع إلى كشف المجهول والعلماء إلى استشراف المستقبل، والسياسي لمعرفة تقلبات الرأي العام سياسيا واجتماعيا المستقبل، وخصوصا كل مترشح أو حزب في الانتخابات.

### 6- 4- الضبط والتحكم:

يهدف العلم إلى التحكم بالظواهر المختلفة والسيطرة عليها بحيث يتدخل لإحداث ظواهر أو يمنع وقوع حوادث أخرى، والضبط هو التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة أو تمنع وقوعها. فتزداد قدرة الباحث على ضبط الظاهرة والتحكم فيها كلما زادت قدرتنا على التنبؤ بها، إذا كانت الظواهر في العلوم الطبيعية يمكن أن تخضع للتحكم والضبط، إلا أن هناك القليل من الظواهر الاجتماعية التي يمكن أن تخضع للتحكم والضبط، كالتحكم في السلوك الإنساني وضبطه وتوجيهه نحو الخير والأفضل.

### 7- مميزات العلم:

يهدف العلم إلى البحث عن العلاقات بين الظواهر الطبيعية معتمدا على المعرفة المصنفة للتوصل إلى النتائج المدعومة بالحقائق، ولهذا فإن الأسلوب العلمي يتميز عن بقية الأساليب الفكرية بما يلي:

### 7- 1- الموضوعية:

ويقصد بها أن يلتزم الباحث بالاعتماد على مقاييس علمية دقيقة وإدراج الحقائق التي تدعم وجهة نظره، وكذلك الحقائق التي تتضارب مع منطلقاته وتصوره. فالنتيجة لا بد أن

تكون منطقية منسجمة مع الواقع. وعلى الباحث أن يتقبل ذلك، ويعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت غير مطابقة لتصوراته وتوقعاته.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**7- 2- الاعتماد على مقاييس معينة:**

وتعني هذه الميزة ضرورة احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة كل موضوع، لأن غياب بعض العناصر يقود في النهاية إلى بروز نتائج مخالفة للواقع. وعليه فإن عدم استكمال الشروط العلمية المطلوبة يحول دون حصول الباحث على نتائج علمية مقبولة.

**7- 3- طريقة التوصل إلى النتائج الهادفة:**

إن الغرض من استعمال العلم هو الوصول إلى الحقيقة المنشودة، وهذا يتطلب استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة، وإلا فقدت الدراسة قيمتها العلمية[1] وجدواها.

**7- 4- الانفتاح العقلي:**

إن الباحث المتمسك بالروح العلمية والمتطلع لمعرفة الحقيقة، يحرص دائما على عدم إظهار التزمت أو التشبث برأيه، بحيث يكون ذهنه متفتحا على كل تغير في النتائج. إنه لا مفر من الاعتراف بالحقيقة وإن كانت لا تخلو من مرارة.

**7- 5- ضرورة التأني والابتعاد عن إصدار الأحكام المرتجلة:**

من الميزات الأساسية للعلم التي ينبغي على كل باحث أن يعطيها قيمتها الحقيقية هي وجود البراهين التي تثبت صحة النظريات والافتراضات الأولية، إذ لا بد من الاعتماد على أدلة كافية قبل إصدار أي حكم أو التحدث عن أية نتيجة.

[1] يعرب فهمي سعيد، طرق البحث. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1973، ص18-19.

## 7- 6- الابتعاد عن الجدل:

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
للكلية
والعلوم السياسية

بالنسبة للعلم فإن المعطيات العلمية المتمثلة في التحليل والنقاش والتعرف على الحقيقة، تقوم على أساس التطرق إلى جوهر الموضوع وليس الدخول في جدل والتغلب على الخصم، لأن الباحث لا خصم له. فالهدف هو البحث عن الحل المنطقي المدعم بالحجج والأدلة القاطعة وليس الدخول في جدال قد يكون عقيما[1].

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. عمان: دار مجدلاوي، 1998، ص36-38.

# مراحل إعداد البحث العلمي

المجلس العلمي للكلية

## خطوات البحث العلمي

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، ويعد الإنفاق في البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلفتون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعدون ذلك علامة على تقدم ذلك البلد وتحضره، خصوصا مع تزايد أهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي أن يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الأغنياء ينفقون أموالا طائلة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح العلم والمتعلمين مصدرا رئيسيا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ويلعب البحث العلمي دورا كبيرا في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي اهمية لعامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أحوج أمتنا العربية الإسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لاشك أن الكثير من التطورات إن لم نقل كلها هي نتاج البحث العلمي ونتاج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

تعريف البحث العلمي: "البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، (ويمكن تعريفه أيضا): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"[1]. فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، وإن البحث العلمي

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1973)، ص19.

بعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجعلنا نمسك الظواهر السياسية او نفسرها، أو نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استشكلتنا ظاهرة، لجأنا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على ازالة الإشكال. إنه بمعرفة تقنيات البحث تزداد قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا وأهميتها. إن معرفة عملية البحث وإجرائها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره في إنتاج المعرفة أو تلقيها، والاكثر من ذلك تجعله حكما على ما ينتجه غيره بلجوئه إلى الاختبار والتحقق من صدق تلك المعرفة، فاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسب، ويجعله شريكا في إيجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما أن البحوث الجيدة هي سبيلنا إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه الصرامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح "كوايت" kweit الباحث السياسي قائلا له: لتكون باحثا سياسيا جيدا يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين ولكنهما مهمتان؛ إحداهما: في أي مشروع بحث عليك أن تفكر بجدية ودقة بشأن المسالة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية نستخدمها في جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة التي تهمنا، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايتنا، ولكن الوسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). ثانيتهما: لابد من الأخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزعم الباحثون إمدادنا بهما يتوجب أن يتدعما بالأدلة والبيانات، لأن البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والأدلة. على سبيل المثال: إذا زعم إنسان أن كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري) طالبناه بإثبات الدليل أي: الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري[1].

[1] Mary Kweit, and Robert Kweit,w. concepts and Methods for Political Analysis, U.S.A: Printice – Hall Inc., 1981, pp. 5-7.

ونستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإنجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، فجارول مانهايم، يصنفها كما يلي "تشمل عملية البحث ست مراحل متمايزة ولكنها مترابطة:

المجلس العلمي للكلية

1-صياغة النظرية.

2-إعمال النظرية.

3-اختبار تقنيات البحث الملائمة

4-ملاحظة السلوك.

5-تحليل البيانات.

6-تفسير النتائج[1].

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

1-المشكلة.

2-الفروض.

3-تصميم البحث

4-القياس.

5-جمع البيانات.

6-الترميز وتحليل البيانات.

7-تفسير النتائج وتعميمها[2].

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في:

1-اختيار مشكلة البحث وصياغتها.

[1] Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis mesearch methods in political science, (U. S. A: printice Hall. INC, 1981), p. 5.

[2] عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ( بنغازي : جامعة قار يونس، 1988).، ص22.

2-تحديد المفاهيم.

3-فرض الفروض.

4-اختبار المنهج او المناهج.

5-تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات[1].

## أولا: اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتساندة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصباغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى المتمثلة في: فرض الفروض واختيار المنهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلح المشتغلون بالبحث العلمي على خطورة صياغة المشكلة وصعوبتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى سبيل المثال يقول "نورثروب" Northrop "ولا يبدأ العلم بالوقائع، والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة"[2]. وإلى هذا المعنى أشار "جون ديوي"، "البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف مشكل، يبدأ الموقف غائما غامض الأفكار، مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة في الفكر فينطلق يسأل بإطلاق افتراضات مبدئية خاصة توضح المشكلة، ونخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة.. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعان المرء موقفا غائما.. إن أهم الصعاب التي تعترض صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال"[3]. ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها "عبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير"[4]. أو

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، وانظر كذلك :

– ميخائيل ابراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988).

[2] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, p. 331.

[3] مخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988)، ص79.

[4] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص148.

هي بصيغة أخرى سؤال يعرض للباحث يقلقه فيندفع للإجابة عنه بواسطة اتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكتيلها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام. ثم إن هذا السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقرارا من غيرها؟

أو لماذا حصل الحزب الفلاني على أكبر نسبة من الأصوات في المنطقة الفلانية وحصل على أقل نسبة في المناطق الأخرى؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تثير المهتمين بفك ألغازها وإماطة غموضها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضا ويتبنى منهجا أو مناهج ويستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الموجه والمرشد، فصياغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم وفرض الفروض، كذلك فإننا لا نتمكن من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلا إذا أدركنا، ومضامينها، وطبيعتها والتي بدورها تتحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها عن تلك المشكلة أو الظاهرة المحيرة. إن الكثير من طلاب العلم يضيعون جهودا مضنية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جهودهم مبعثرة وأفكارهم مشوشة مالم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم، وإن التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها ليوفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك يسهلان خطوات البحث الأخرى.

## 1- مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تعد محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي من خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراستها ويجيبون عن الأسئلة المتعلقة بها، فهم

يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو الناخبين، أو بالجماعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإثنية، أو بالمؤسسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البيروقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دورا مهما في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيتقصى عوامل النجاح في الانتخابات. كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطرابا قد يحفزه ذلك على الاهتمام بعناصر عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون توكيدها أو إيضاح جوانبها المختلفة، فالمهتم بالنظرية الديمقراطية يميل في تحديد موضوعه أو مشكلة بحثه إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مغرية لمن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يتخصص فيها أحد الباحثين[1]. كما أن الصدفة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتعمقه في ذلك التخصص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض السلوكات المثيرة، فيندفع الباحث صائغا مشكلته بشان تلك التصرفات سعيا لتفسيرها وإيضاحا لإشكالها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفضول العلمي يلعب دورا مهما في اختيار مشكلة البحث، إذ غالبا ما يسعى الباحثون لاختبار نظرية أو اختبار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان مغايرة أو تعلق الأمر بالكيفيات التي طبقت بها.

[1] Johnson. and Joslyn, op, cit. , P. 34.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يحتدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في إختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية المثارة في الندوات والمحاضرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الأساتذة وتوجيهاتهم، ويضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطرق العلمي لقضايا تهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبروز مشكلات على صفحات المجلات والجرائد تستدعي الحلول[1].

إن الرصد العلمي وحده كفيل باختيار المشكلة التي تستدعي تصميما بحثيا علميا للإجابة عنها، والباحث وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته لحدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سيقا واحدا؟ أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياق[2].

كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات من خلال قراءتها ونقدها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو قلة البيانات بشأنها، أو بسبب تملك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق فيشبعها شرحا وتفسيرا من خلال دراسته المعمقة لها، فبعد بذلك البحث السابق مصدرا لمشكلة بحثية جديدة. كذلك فإن الباحث قد يدفعه الفضول إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير متوقعة، أو جانبها الصواب بشأن عملية التوقع، فيحاول كشف مواطن الخلل، هل كان سببه خطأ منهجيا، أو بسبب دخول بعض العوامل التي تخفي

[1] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص156-160.

[2] عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، 1988)، ص53.

مصالح بعض القوى التي تعمل على تزييف الحقائق والتأثير في مسار البحث مما يؤدي إلى نتائج وتوقعات مخالفة[1].

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

## 2- صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة شروطا عدة منها:

- أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ المشكلة بلغة سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، لذلك يقول العلماء: إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها، اطرح سؤالا إذن تتحدد مشكلتك العلمية[2]. هذه المشكلة العلمية لا يمكن أن تحوز خاصية العلمية إلا إذا كانت قابلة لأن تصاغ في شكل فروض علمية يمكن اختبارها، ويمكن أن تستدعي البرهنة عليها من خلال استخدام البيانات والأدلة العلمية التي يمكن الاتفاق عليها لدى الباحثين، بحيث تصاغ مفاهيم المشكلة البحثية صياغة إجرائية (أي تعرف المفاهيم إجرائها) ويمكن قياسها واختبارها. ولا يمكن أن تخضع المشكلة للدراسة العلمية إلا إذا تم صياغتها في شكل فروض أو فرضية واحدة على الأقل تتضمن علاقة، وكما ورد سابقا، فإن المشكلة هي سؤال كبير لا يؤكد أمرا ولا ينفيه، ولكنه استفهام واستفسار لا يخضع هو بذاته للاختبار، ولكن الافتراضات التي صيغت انطلاقا من الاستفسار المذكور، أي اختبار العلاقة التي تصوغها الفرضية من الوقائع والمتغيرات[3].
- كذلك يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كعلاقة زيادة المشاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.

---

[1] أحمد يوسف أحمد: "تحديد المشكل البحثية"، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص ص15-16.

[2] مخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988)، ص74.

[3] مخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988)، ص80.

– تحديد نطاق المشكلة البحثية؛ زمانا ومكانا ومدى، بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة البحثية وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه. وهذا كله يتوقف على الاعتبارات المتعلقة بالباحثين وعددهم وإمكاناتهم والبيانات المتوفرة لديهم بشأن ذلك، ثم درجة سهولة أو تعقد الإطار النظري الذي يوجه البحث، ومستوى المعرفة بشأن هذه المشكلة. إن التحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها[1]، ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.

– ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة المتخصصة في الموضوعات المشابهة ومن خبرات المتخصصين والاسترشاد بنصائح الخبراء والأساتذة المحنكين.

– أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد العلاقة بين مشكلة البحث والإطاري النظري الأشمل، يتجلى فيه الربط بين التساؤلات والوقائع التي طرح السؤال بشأنها في إطار نظري منظم.

– أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها: من بيانات كافية وتمويل ضروري، وأن يكون ذلك حاضرا بداية في ذهن المقدم على عملية البحث حتى لا يجد نفسه في منتصف البحث يعاني فقدان البيانات والمعلومات الكافية عن موضوعه فيضطر للتخلي عنه أو تقديم بحث مبتور ليس في مقدوره الإجابة عن فروضه التي صاغها بداية. كذلك ينبغي للباحث أن يضع في عين اعتباره البيئة السائدة وتأثيراتها، وإمكانية تطبيق ذلك البحث فيها، خصوصا في بلدان العالم الثالث، حيث القيود الاجتماعية والسياسية، ونقص الإمكانات المادية التي تؤثر سلبا في عملية البحث العلمي[2].

---

[1] أحمد يوسف أحمد: "تحديد المشكل البحثية"، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص11.

[2] أحمد يوسف أحمد: "تحديد المشكل البحثية"، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص13.

– يجب أن يأخذ الباحث في عين إعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث، ووحدة التحليل هاته قد تكون: فردا أو جماعة، أو مؤسسة، أو سلوكا أو اتجاها، أو نمطا في إدراك الأشياء.

جامعة تامنغست المجلس العلمي للكلية الحقوق والعلوم السياسية

العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة: هناك عوامل عدة تؤثر في صياغة المشكلة البحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.
2- القيم والثقافة التي ينتمي إليها الباحث تترك آثارها في رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.
3- البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكلما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.
4- الوضع الاجتماعي والسياسي السائد (الحرية، مستوى التعلم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس... إلخ).
5- الإمكانات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتوفرين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانات المادية المطلوبة.
6- أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية[1].

**ثانيا: المفاهيم Concepts:**

يستخدم عامة الناس ألفاظا وعبارات يعبرون بها عن الأشياء أو الأحداث أو التصرفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصيل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتيادية، هذه العبارات والألفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم. إلا أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز

[1] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990).

كثيرا بالعمومية وتنقصها الدقة بعكس اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تعريف المفهوم: تعبر المفاهيم عن "الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئا بذاته"[1]. أو هو (المفهوم) "لفظ عام معمر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله"[2]. فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، فنحن لا نقصد نظاما سياسيا ماديا بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نقصد أشكال احتكار وسائل القهر السياسي. هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى العلماء، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها، كما نجد مختلف العلوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حقل معرفي له مفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها أعضاؤه باعتياد، وهم أدرى الناس بدلالاتها من غيرهم فمفاهيم: التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر تداولا عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حقل علم السياسة بمفاهيمه الخاصة به من مثل: السلطة السياسية، والديمقراطية، والمشاركة السياسية.. إلخ. وتمثل المفاهيم وسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطويرها وتعميمها. وإستيعاب المفاهيم هر المدخل الأساس لأي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم واصطلاحاته يستحيل على الدارس إدراك أسراره ومضامينه.

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص ص175-176.

[2] محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجمد، 1978)، ص73.

**المفاهيم والتعاريف:** إذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغير الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطارا مرجعيا لكليهما[1].

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على التعريف. وتنقسم التعاريف إلى تعاريف إسمية وأخرى حقيقية:

**التعريف الاسمي: Nominal definition:** حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضا عن أخرى، ويأخذ المفهوم هنا معنى تحكما أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئا لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجيا في تنمية المعارف[2].

ويمكن التعبير عن التعريف الاسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معين بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها. ويكفي أن يصوغ باحث مصطلحا معينا يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والمرافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه. فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف منها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم؛ لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحا واستيعابا ومواكبة للتطورات العلمية[3].

---

[1] علي ليلة، "المفاهيم ومشكلة التعريف"، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص30. (من كتاب شلبي)

[2] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, p. 18.

[3] علي ليلة، مرجع سابق، ص ص 46-48.

**التعريف الحقيقي: Real Defintion**: حيث يعرف الشيء ويحدد بخصائصه الجوهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعرف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديده[1]. أي يغدو التعريف واقعيا بانطلاقه من الواقع الذي يسعى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الأمبريقية. لذلك، فإن التعريف الحقيقي يعمل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، وبمعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو المتغير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي المتغير المستقل. وإذا كان التعريف الواقعي محللا وشارحا لمتغير واقعي او للمفهوم الذي يرمز إليه، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلا أن كلا منهما يؤديان أدوارا في عملية البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المتغير الذي ترمز إلى الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعرف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييرا في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيدا من المفهوم[2]. كما أن كلا من المفهوم والتعريف تأثران بالخلفية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الباحث. والتطورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضفيها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يجعل المفاهيم والتعاريف خاضعة للنسبية.

**التعريف الإجرائي Operational Definition**: أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائي "بريدجمان" BRIDGMAN، فهو الذي وضع مبدأ التعاريف الإجرائية سنة (1927). وبعد ذلك نقلها علماء الإجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب "بريدجمان": "عموما، بواسطة المفاهيم، لا ننتظر شيئا أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحققها"[3].

[1] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, pp. 18-19.

[2] علي ليلة، مرجع سابق، ص ص51-53.

[3] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, p. 333.

وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتحديدها إلا من خلال الميادين التي تطبق فيها العمليات التي تستخدم في تعريف تلك المفاهيم، وبمعنى آخر فإننا نعرف المفهوم بالعمليات التي يتضمنها. وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي. فالتعريف الإجرائي "هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله"[1]. ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن تعريف العنف السياسي الداخلي إجرائيا خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنويا، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونين بسبب الشغب.

ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائيا من خلال العمليات التي يتضمنها وتتمثل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في: – تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام– كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها– وكذلك ينبغي تكميم الظواهر أي إعطاؤها قيما وأرقاما يمكن إحصاؤها وإخضاعها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية. وهناك ضابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فرعية تقوم بقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعريف في الختام تجميعا لما تبرزه تلك المقاييس والمؤشرات[2].

[1] علي ليلة، مرجع سابق، ص56.

[2] علي ليلة، مرجع سابق ص ص57-58.

## أهمية المفاهيم وصياغتها:

المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصيل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه، وهي تثير لدى من تتوجه إليه ميلا معينا نحو سلوك معين، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تغير أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم. والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقويم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم "ديمقراطي" يمكن أن يصف بشكل علمي وضعا سياسيا واجتماعيا معينا أو يقوم ذلك الوضع سلبيا أو إيجابيا كما يمكن أن يأخذ طابعا تحريضا بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه[1].

وليس عجيبا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسبه من أهمية في بناء النظريات وتطوير العلوم، يقول "نومبسون" "إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت اسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ إنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها فالسؤال لماذا؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ويصف، وينظم، ويقارن، ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابله للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كما لابد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات وألفاظ"[2]. كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لاحظناه من وقائع فهي الواسطة لتبليغ الحقائق العلمية.

---

[1] جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط2 (بيروت: دار الحقيقة، 1990)، ص10-11.

[2] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص15-16. (هنالك مرجعين لنفس المؤلف)

ونظرا للأهمية التي تحظى بها ركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور تطورات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملاءمة وصلاحية لإعادة صياغة المفهوم أو المفاهيم، وأقدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

جامعة تامنغست * المكتبة * كلية الحقوق والعلوم السياسية

وتلعب الخبرة الذاتية دورا كبيرا في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن التخيل الفردي يقوم بتصور مفاهيم يصكها لاحقا وتغدو مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانتخاب أو الديمقراطية. ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولا ومتداولا لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتمية إلى حقل معرفي معين، ويمكن أن يتولد المفهوم نتيجة انطباعات فردية أو عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الواعي للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة أو معلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على المقدرة على صياغة المفاهيم صياغة جيدة؛ والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يتمثلها المفهوم وتستبعد العناصر الغريبة الدخيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان. ومركز الأمبريقيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للدلالة الأمبريقية أي دلالته على شيء، وكذلك مقدرته على الوصف[1].

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحا، ومعبرا، ومستوعبا، وطاردا للعناصر الدخيلة، وأن يكون موجزا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته. وعلى العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي أنتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة

[1] Mary Kweit, and Robert Kweit, w. concepts and Methods for Political Analysis, U.S.A: Printice – Hall Inc., 1981, p. 21.

– وانظر كذلك: محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية ( القاهرة: الأنجلو المصرية، 1989) ص23. – السيد علي شتا، مرجع سابق، ص44.

الصياغة أو التعريف. وإذ: كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطا أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم أن تكون حاضرة في ذهن الذي يتصدي للتعارف الشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن إيجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة فيما يلي:

1- أن يكون التعريف كافيا للغرض الذي صيغ من أجله.
2- أن يكون واضحا ومفهوما عند الشخص المخاطب به.
3- أن يكون معادلا للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.
4- أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.
5- أن يكون مفسرا لمعنى اللفظ أو المفهوم.
6- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف.
7- أن لا يصاغ صياغة سلبية، كأن تصاغ الدكتاتورية بانعدام الديمقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كأن يعرف اليتم بفقدان أحد الأبوين أو كليهما.
8- إلغاء الغموض عن المفهوم.
9- أن يمتلك خاصية المرونة التي تجعله قابلا لمسايرة التطور وأن يكون قابلا للاتساع ليشمل متغيرات جديدة.
10- أن يكون مالكا لخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المستقبل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهوما لدى المستقبل[1]. (أي الشخص المخاطب بالمفهوم).

[1] علي ليلة، مرجع سابق، ص ص41-42.

## ثالثا: الفروض Hypotheses:

"الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر"[1]. ويمكن تعريف الفروض بأنها "تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا[2]".

فالفروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة العابرة التي تتحول لاحقا إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه. كان يفترض باحث سياسي وجود علاقة من العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي؛ في صيغة: كلما ازداد العنف الداخلي، ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي. أو كان يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: تزداد المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صدقها، ويلعب القياس والمقارنة والملاحظة دورا مهما في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدها بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبتها النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

**مصادر الفروض:** تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

[1] Lee Brown, Lee. Rules and conflict, in Introduction to Political life, New Jersy: Prentice – Hall Inc., 1981. , P. 139.

[2] Janet B. Johnson, and richard Joslyn, Political science research methods, second edition, Washington DC: CQ press,1991, P. 45.

1-خبرة الباحث، فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يملك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

2-وكذلك من خلال الملاحظات اليومية، أو عبر الملاحظة العابرة.

3-أو في معرض القيام ببحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

4-التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى المزيد من الاهتمام بها للتحقق من صدقها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات[1] أو يؤكدها.

5-كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كأن يعمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيغها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

6-المكونات الثقافية للمجتمع: فكل مجتمع له قيمه وثقافاته وخصائصه ونظرته للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار المتخصصين لتأكيدها أو تفنيدها؛ خدمة للعلم وسعيا لتطوير المجتمع وترقية نظرته للأشياء.

7-خيال الباحث وحدسه ومهاراته، منفردة أو مجتمعة هي مصادر للفروض[2].

**أهمية الفروض:** تكتسي الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية لصياغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختبار النظرية بعد تفكيكها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

---

[1] النظرية هي أوسع من الفرض، فهي نظام لتفسير الظواهر أو توقعها، يتضمن مجموعة من الفروض. انظر: (. 345. Madeleine gravitz: op. cit. , p).

[2] عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، 1988)، ص72. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص 181-183. وانظر أيضا:. 346-345. Modeleine Gravitz, OP. cit. , pp.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفترضه من علاقات و ارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، ونسعى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات وأنماطها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للتساؤل المطروح، يقول "كوهن": "فنحن نجهل أية وقائع نجمعها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية تقودنا، كما أننا نعجز عن تمييز الملائم من الوقائع من المنافي، إن لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره"[1]. كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المجتمعة، تسمح لنا بتفسيرها، وإعطائها معان ودلالات بعد التحقق منها[2].

**شروط صياغة الفروض:** نظرا لأهمية الفرضية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يزودوا الباحثين جمله توصيات وإرشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعبرة. تلك الإرشادات يعبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التعاريف الإجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الإجرائية أجدى.

فلو إفترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد

[1] ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق مخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988)، ص72.

[2] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, p. 345.

بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكات الفعلية[1].

كذلك يقتضي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

2- الإيجاز: أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامهما كقولنا: يرتبط الاستبداد السياسي سلبا بالمشاركة السياسية.

3- القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفا دقيقا وإجرائيا إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفا. ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات.

4- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه.

5- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

6- يجب أن يقدم الفرض تفسيرا لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولا ظاهريا.

7- أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر له أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم تستطع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بمقياس التعميم أو الشمول[2].

---

[1] Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, (U. S. A: Greenwood press, 1994), pp. 126-127.

[2] محمد معين صديقي، الاسم الإسلامية للعلم، (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989)، ص ص 24-25.

ونظرا لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه[1]، وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعا تعميميا مطلقا مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغا احتمالية، والتي تعطي نسبا لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن 85% من الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة).

كلية الحقوق والعلوم السياسية

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معينة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل: (إن هناك ميلا أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة)[2].

وملاحظة أخيرة وهي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفرض يصاغ في مفاهيم كما أن الفرض يختبر النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية والنظرية توجه الفرض وتتأكد به.

وبعدما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيرا الفروض، أشير هنا إلى الخطوتين الأخريين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولن أكرر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتولى بإذن الله في الفصول اللاحقة شرح ذلك على انفراد وبإسهاب.

---

[1] عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، 1988)، ص ص72-73. و عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص183-184. وانظر كذلك:

-Madeleine Grawitz, op. cit. , p. 347.

[2] محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، ( بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1994)، ص92.

## مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم[1]. وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الفرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنيا أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بصدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الواقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعمق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، تفسير)[2].

### أولا: الوصف: Description

الوصف هو (جرد يجيب عن السؤال "ماذا" هناك)[3]. فالوصف أو الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها، تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا أو الاكتفاء **** المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات افتقارها إلى قواعد محددة ** ترشد الباحث، اللهم إلا القواعد

---

[1] صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط 3، (بيروت: دار التنوير، 1983)، ص135.

[2] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, pp. 350-351.

[3] صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط 3، (بيروت: دار التنوير، 1983)، ص139.

العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والعمق، وذلك إذا التزمها الباحث. ويمكن التمثيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية بالبحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدول معينة[1].

جامعة تامنغست * المجلس العلمي للكلية * كلية الحقوق والعلوم السياسية

فالإجابة عن ما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفا مفصلا، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو بعد الوصف مرحلة لخطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث؛ أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الأسئلة ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟.

ومن خلال الوصف يكتشف العلم بوسائله العالم الامبريقي؛ أي يجيب عن ماذا؟ (عن ما هو قائم)[2]؟.

فالوصف الذي يستهدف جرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذا في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي وحده ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى[3].

---

[1] محمد السيد سليم، "تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق"، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث، مرجع سابق، ص ص129-130. (غير موجود)

[2] السيد علي شتاته، مرجع سابق، ص ص17-19. (مرجعين لنفس الكاتب)

[3] Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993, p. 352.

## ثانيا: التصنيف Classification

تسعى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفا من أجل شرح وتوضح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقا للتماثلات التي تجمعها[1]. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم "بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التبويب"[2].

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلا أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها. ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

فني دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسة، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقا لانتقال السلطة، أو طبقا لعنصر التعددية السياسية، أو وفقا للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبدين[3].

وللتصنيف فوائد عديدة منها: أنه يفيدنا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة،

---

[1] A. Lee Brown, OP, cit. , p. 140.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص130. (غير موجود)

[3] Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982), pp. 173-175.

يساعد على تطوير العلم وتقدمه، ويسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة والتوقع.

كما أن التصنيف يساعد على:

- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل، مثلما إذا صنف الطبيب المرض على أنه جذري، تمكن من تحديد العلاج المناسب له.
- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلا، محل البحث والدراسة، فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية، وتعددية، يساعد على تلخيص الظاهرة، تحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.
- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في أخرى؟
- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساءلنا عن مصدر الاختلاف فئات النظم الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يكمن في درجة التعددية سياسية في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرهما.
- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن من العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معمق، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات)[1].

## ثالثا: التفسير EXPLANATION

تشيع كلمة التفسير لدى العام والخاص، ولو اختلفت دلالاتها من إنسان عاد إلى باحث متخصص، ومفهوم التفسير العلمي يشيع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الاجتماعية.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص130–131. (غير موجود)

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، وهذا يسري على أية ظاهرة نستفسر بشأنها. والتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هر غامض مفهوما، وتعقيل الوقائع أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع المظاهر المختلفة لماهيتها، ومن جهة أخرى يجيب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها مما يجعل هذا الوجود معقولا[1].

جامعة المجلس للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

فالتفسير هو "ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر"[2]. إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك، فإن جل المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداهما سببا للأخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداهما أن يكون له تأثير معين في الأخرى.

وفي سعينا لتفسير حادثة، فإننا نكون بصدد التنقيب عن العوامل التي أدت إلى تلك الحادثة، وما هي الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟.

وعلم السياسة يستخدم التفسير، لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختبار نظرية، أو إثبات فرضية، أو من أجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي

---

[1] علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988) ص65-70.

[2] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص495.

إلى رجال السياسة، بغية اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلا أن التفسير يواجه مصاعب في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة، والتي يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة: كالإقبال على التصويت وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتتعدد مناهج التفسير واقتراباته وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير الظاهرة السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: نفسر الظاهرة الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب أو الأحزاب في النظام السياسي ككل[1]. فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي تقوم بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسعى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن تحديد الأسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير العلي للظواهر، فالتفسير العلي يعني وجود علاقة سببية بين الظواهر، فعندما نقول: إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التأثير لا يأخذ طابع العشوائية بل يتسم بالاطراد والاتساق، إلا أن العلاقة السببية أو العلية تقدم التناظر بعكس العلاقة الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول: (أ) سبب (ب) لا نستطيع القول: إن (ب) هي المسبب لـ (أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التأثير السببي، ولكننا عندما نقول: إن هناك إرتباطا وظيفيا بين (أ) و(ب)، فإنه يمكننا القول إن (ب) تعود فتؤثر في (أ) مرة أخرى[2].

---

[1] المقصود بالنظام السياسي هنا هو مجموعة التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ولا يقتصر على جهاز الحكومة، بل يتضمن النشاطات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية.

[2] محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج 1، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981)، ص151-157.

والباحث وهو يجري خطوات بحثه المتمثلة في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحلله، إنما يفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعده على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم وإن اختلفت في درجاتها.

وإلى جانب ذلك يسعى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تطبيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصيغة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنيا، كما يفيد في تنمية معارفنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدودا جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار[1]. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدث، يقول (براون وجيزلي): إن التفسير ببنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل[2].

## رابعا: التوقع (التنبؤ) Prediction[3]

الإنسان مطبوع يحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإن المتخصصين هم أشد حرصا على استشراف المستقبل، وفقا للمناهج العلمية التي يتبنونها في إماطة اللبس والغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

---

[1] Abraham Kaplan, The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Compart, 1964. , pp. 330,351.

[2] صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط 3، (بيروت: دار التنوير، 1983)، ص141.

[3] أفضل استخدام كلمة التوقع تفسيرا لكلمة prediction بدلا من كلمة التنبؤ، لأن التنبؤ فعل يخرج عن إرادة الإنسان، بعكس التوقع الذي يمثل جملة الأسباب التي يفترض فيها أن تكون الواسطة بين الباحث وموضوعه الذي يستهدف شرحه وتوضيحه ومعرفة مآلاته.

فالتنبؤ يهتم بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصيغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الأمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ[1]. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل مقدرتها على التوقع محدودة للغاية، بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان[2].

[1] السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص11.

[2] فالظاهرة السياسية التي محورها الإنسان الذي يصعب ضبط سلوكه ومن ثم التحكم فيه.

## أدوات البحث العلمي وجمع البيانات

تمهيد لقد أصبح البحث الميداني في العلوم السياسية جزءاً من الثورة المنهجية السلوكية والتي من خلالها استطاع هذا العلم إنتاج عدد من الدراسات السياسية الميدانية المهمة، أدوات البحث أو "المصادر الميدانية" والمقصود بالمصادر الميدانية هو أن يقوم الباحث بجمع بياناته بنفسه من مفردات المجتمع أو العينة محل الدراسة بأي طريقة كانت سواء بالمقابلة الشخصية أو بملاحظة الظاهرة أو مشاهدتها أو بأي طريقة أخرى. والباحث هو الذي يجمع البيانات ويقوم بنشرها ويكون هو المسؤول عنها.

وعادة يلجأ الباحث إلى المصادر الميدانية عندما لا تتوفر البيانات المطلوبة في أي مصدر من المصادر المكتوبة، أو أن تكون البيانات المتوفرة قديمة ولا تعبر عن الظاهرة وقت إجراء الدراسة، أو أن البيانات المتاحة لا يمكن الاعتماد عليها (أو لا يوثق فيها). في كل هذه الحالات لا تفي المصادر المكتوبة بالبيانات المطلوبة ولابد من اللجوء إلى المصادر الميدانية.

### أولا: الملاحظة

تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي السياسي ومصدرا أساسيا للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لموضوع الدراسة، يستخدمها الباحث للوقوف على الظاهرة في وضعها الطبيعي التلقائي، وتجعله أكثر اتصالا بالمبحوث.

**أ- تعريف الملاحظة:**

تعرف الملاحظة بأنها توجه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كشف معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر[1].

ويعرفها "كارتر جود" "بأنها الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل"2.

الملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة ما، كما هي في الواقع لمعرفة العلاقات التي تربط عناصرها، والتعبير عنها كميا وكيفيا، ويتوقف نجاح الملاحظة على حواس الباحث وقدرته على ترجمة ما لاحظه من وقائع وأحداث وسلوكات إلى عبارات ودلالات ينبثق عنها وضع فروض مبدئية، يمكن التحقق من صدقها أو عدم صدقها عن طريق التجريب.

**ب- أنواع الملاحظة:**

هناك نماذج وأنواع معينة للملاحظة، اختلف الباحثون في تصنيفها حسب هدف الملاحظ و درجة اندماجه في الظاهرة.

**1- الملاحظة البسيطة:**

هي ملاحظة عادية، استطلاعية، لا يكون لها تحضير مسبق ولا تخضع للضبط العلمي، يمارسها كل إنسان في حياته العادية، حينما يلاحظ ما هو موجود في محيطه.

---

[1] عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة، لبنان: دار بن حزم، 2001، ص 33.

[2] نفس المرجع، ص25.

الهدف من هذه الملاحظة هو الحصول على معلومات وبيانات أولية عن الظاهرة لتكوين فكرة أو تصور مبدئي مثل الزيارة التفقدية الميدانية الاستطلاعية التي يقوم بها المسؤول السياسي لمعرفة علاقة الإدارة بالمواطن.

جامعة ... المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

**2- الملاحظة العلمية:**

هي الانتباه المقصود الموجه المنظم والدقيق للأشياء والظواهر بغية معرفة أحوالها وأوصافها من أجل وضع فروض وإجراء التجارب. تكون هذه الملاحظة مدروسة ويتم التحضير لها مسبقا، بوضع خطة محددة وتدريب الملاحظين، وتحديد السلوك (الظاهرة) موضوع الملاحظة وضبط المكان والزمان، والاستعانة بأجهزة التسجيل والتصوير مثل الكاميرات أو الفيديو، مما يجعل الملاحظة تأخذ شكلا توثيقيا علميا مدروسا ومضبوطا.

**3- الملاحظة بالمشاركة:**

وهي الملاحظة التي تسمح للباحث احتلال مركزا أو منصبا على المستوى المجموعة المدروسة، والمشاركة في حياتها اليومية وتقمص أدوارهم والعادات والتقاليد ونظام الحياة، بحيث يصبح وكأنه أحد أفراد الجماعة.

الباحث في هذه الحالة هو مشارك وملاحظ في آن واحد، يستطيع معرفة الجماعة، وموقف الجماعة من عدة قضايا والعوامل المؤثرة في سلوكاتهم، هذا النوع من الملاحظة تكون المعلومات أكثر دقة وذات قيمة علمية عالية، لقد لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلى هذا الأسلوب لدراسة سلوكات وقيم المجتمعات والشعوب وقدموا دراسات إلى الدول الاستعمارية، في ميدان الإدارة، وهناك الكثير من المنظمات تقوم بإرسال بعض موظفيها إلى بعض الشركات العالمية والمؤسسات الإدارية للعمل لفترة متفق عليها لإكساب المهارات المطلوبة والإطلاع على أنظمة العمل، ثم يكتب الموظف تقريرا مفصلا عن المهمة.

جامعة تامنغست * المجلس العلمي * كلية الحقوق والعلوم السياسية

### 4- الملاحظة غير المشاركة:

يراقب الباحث في هذا النوع من الملاحظة سلوك الأفراد أو الجماعة عن قرب أو بعد دون المشاركة في الموقف أو التفاعل مع الظاهرة.

فالباحث يكتفي بتسجيل ما لاحظه أو، سمعه دون رصد الانفعالات وردود الفعل والانطباعات التي تظهر على ملامح وجه المبحوث الذي يتصرف بتلقائية وعفوية كبيرين، بسبب عدم علمه بأنه مراقب.

يستخدم هذا النوع من الملاحظة من طرف الشركات الكبرى والأجهزة بواسطة أجهزة الرؤيا أو التصنت بملاحظة أداء العاملين وإنجازهم أو ملاحظة سلوك الزبائن وتصرفاتهم، ويستطيع الملاحظ كذلك استخدام ميكروفون سري بجهاز تسجيل يسجل أحاديث وملاحظات الأفراد في الحال.

### 5- الملاحظة الوثائقية:

يمارس الباحث في هذه الحالة ملاحظة غير مباشرة للظاهرة المدروسة من خلال الوثائق والكتابات الفقهية والعلمية، بحيث يكون فكرة عن الظاهرة معلومات وبيانات كافية، يمارس الباحث الملاحظة حينما يكون عاجزا ويجمع عن الوقوف على الظاهرة ميدانيا.

## ج- خطوات إجراء الملاحظة:

هناك خطوات للملاحظة على الباحث إتباعها قبل إجراءها، بغض النظر عن نوع الملاحظة.

### 1- تحديد الظاهرة:

بمعنى تحديد المبحوث أو الحادثة التي سيتم مراقبتها وتحديد ظروفها وزمانها ومكانها، وما هي المادة التي يراد تسجيلها بالضبط.

**2- تحضير وسائل الملاحظة:**

إذا كانت الملاحظة تتطلب خبرة فنية للباحث وقدرة فائقة وذاكرة قوية وهذا لا يتوفر لكل الباحثين، لهذا يمكن الاستعانة بأجهزة وآلات تصوير أو إعداد بطاقات خاصة يسجل عليها ملاحظاته تكون بمثابة منبه له للتركيز على أو المعلومات والبيانات.

**3- اختبار وضعية ملاحظته:**

على الباحث أن يختار الموقع المناسب حسب نوعية الملاحظة، فإذا كانت الملاحظة بغير مشاركة، فالباحث يراقب المبحوثين عن كثب دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به هذه الجماعة.

**4- تسجيل الملاحظات:**

عند مباشرة الباحث الملاحظة لابد من تسجيل ملاحظته بدقة وأمانة وألا تأخذ وقتا طويلا، وأن تكون الملاحظات إجابة للأسئلة المعدة سلفا.

**5- تحليل المعلومات والبيانات:**

أن يجمع الباحث المعلومات من خلال الملاحظة، يقوم بتصنيف المعلومات حسب الأسئلة المعدة ثم تحليلها تحليلا علميا، وتقديم تفسيرات مناسبة.

**د. تطبيق الملاحظة في الدراسات السياسية:**

أول من أستخدم الملاحظة العلمية المنظمة في ميدان العلوم الإدارية هو مؤسس علم الإدارة الحديث العالم فريدريك تايلور Fredirick Taylor ندما بدأ يراقب حركات العمال وأدائهم وإنجازهم، مما أدى به إلى وضع نظرية الوقت والحركة، حيث لاحظ « تايلور » أن العمال يقومون بحركات يمكن استثمارها في مجال الإنجاز وبشكل أفضل، و قد قام « تايلور » بنشر كتابه الأول سنة 1903، وأكد فيه على تطبيق المنهج العلمي القائم على الملاحظة

والقياس والتجربة في حل المشاكل الإدارية[1]، وتستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية والإدارية فيما يلي:

- معرفة تصرفات الأفراد وردود فعل الجماعات والجمعيات اتجاه القوانين والقرارات.
- ملاحظة كيفية صنع القرار داخل المؤسسات السياسية والإدارية.
- متابعة الحملات الانتخابية ووسائل الدعاية لكل حزب أو مرشح.
- معرفة توجهات الرأي العام.
- الملاحظة التوثيقية (تجميع الوثائق المتنوعة رسمية أو غير رسمية ونقدها و تحليلها).
- الملاحظة التي تقوم بها الأجهزة الرسمية، كأجهزة الأمن والمحاكم والمرشدات الاجتماعيات، لمعاينة بعض المواقف والأحداث في عين المكان.
- معرفة مدى التزام الأنظمة السياسية والقوانين التي يصدرونها وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي النظام وسلوك المؤسسات وتلك النصوص.
- الحكم على نظام سياسي ما بأنه ديمقراطي أو غير ذلك، ملاحظة سلوك موظفيه وأجهزته المختلفة.

إن المواثيق والدساتير والقوانين والمؤسسات لا تعتبر سوى وسائل يستعملها الإنسان لتحقيق أغراض معينة، وإن فاعليتها تبقى مرتبطة بمدى إيمان واضعيها بها والضمانات المقررة لتطبيقها ولا تكون لها قيمة قانونية وتاريخية إلا إذا تم تطبيقها واحترامها[2].

تستخدم الملاحظة كوسيلة لجمع المعلومات في العلوم القانونية لأخذ صورة حية عن تصرف الموظفين وأعوان الإدارة إزاء المواطنين ومعرفة توجهات الرأي العام وموقف الجمهور ورد فعله إزاء قرار سياسي أو إداري.

[1] غازي حسين عناية، اعداد البحث العلمي، بيروت: دار الجليل، 1412 هـ/ 1992م، ص19.
[2] عاصم محمد، الوجيز في مناهج البحث العلمي، متطور إداري معاصر، الأردن: دار الفكر 1995، ص208.

فبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرارات السياسية دراسة عميقة، خصوصا في المؤسسات الإدارية والتشريعية. كما يمكن ملاحظة حملة انتخابات شعبية وفهم إلى أي المجموعات ينتمي المرشح كما تفيد الملاحظة في معرفة مدى التزام الأنظمة بالدساتير والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص أي أنه يمكن الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي، ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية، لكن بملاحظة ممارسات أعوانه وأجهزته المختلفة في الحياة العامة. فالملاحظة إذن كأداة لا يقتصر استعمالها على الباحثين ولكن تستخدم لأغراض مختلفة مثل الملاحظة التي تقوم بها الأجهزة الرسمية كأجهزة الأمن والمحاكم لمعاينة بعض المواقف والأحداث ووصفها في عين المكان وصفا دقيقا وموضوعيا.

**ثانيا: المقابلة:**

**أ- تعريف المقابلة:**

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية في جمع البيانات والمعلومات وفي دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية والمؤسسات السياسية والتنظيمات الإدارية ومن أكثر الوسائل استعمالا وانتشارا في الدراسات الميدانية.

تعرف بأنها "وسيلة لتقصي الحقائق والمعلومات، باستخدام طريقة منظمة، تقوم على حوار أو حديث لفظي (شفوي) مباشر بين الباحث والمبحوث (المستجيب)[1].

المقابلة هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع مجموعة أشخاص بهدف الحصول على المعلومات، وعليه فالمقابلة تعتبر مصدرا من مصادر الحصول على البيانات، تقوم على أساس الحوار والتفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث، يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على البيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد.

[1] جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته – طرقه الاحصائية، الأردن: دار الثقافة، 2000، ص 44.

جامعة تامنغست
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي للكلية

– **مقابلة بواسطة التلفزة:** أي البث المباشر وباستخدام الأقمار الصناعية وهذه تتم في وقت واحد وفي أماكن مختلفة.

**4- المقابلة الحرة والمقابلة المقننة:**

– **المقابلة الحرة:** كالمناقشة العادية، لأنها تسمح للمبحوث التعبير بكل حرية عن آرائه واتجاهاته و مشاعره، يمتاز هذا النوع من المقابلة بوفرة الأسئلة وتنوعها وعدم انتظامها، أي لا توجد أسئلة جاهزة لطرحها.

– **المقابلة المقننة:** عبارة عن مقابلة رسمية، محكمة التنظيم تعتمد على الاستجواب بين الباحث والمبحوث بطريقة مباشرة، تقتصر الإجابة على الاختيار من إجابات محددة في استمارة البحث تحديدا مسبقا، وفي هذه المقابلة يكون المبحوث مزودا بديل أو قائمة من الأسئلة المرتبة.

**ج – خصائص القائم بالمقابلة:**

تتوقف نجاح المقابلة على مهارة وفطنة وذكاء القائم بها، ومدى استعداده الذهني والنفسي ومدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم وقدرته على تطوير رابطة شعورية بينه وبين المبحوث، لهذا يتعين عليه أن يراعي الجوانب الآتية عند القيام بالمقابلة:

– تحديد الأشخاص الذين سيتم مقابلتهم.
– تحديد الزمان والمكان بالتنسيق مع المستجيب بعد إعلامه.
– تحديد موعوع المقابلة تحديد جيدا ودقيقا.
– وضع الأسئلة التي تعالج مشكلة البحث.
– تحضير الأدوات المساعدة مثل: أجهزة التسجيل والتصوير بعد الحصول على موافقة المبحوث.
– تدرب الباحث على المقابلة وكيفية إجراؤها والاستعداد لها.
– المحافظة على سرية المقابلة والمعلومات إن كانت تتطلب ذلك.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
للكلية
الحقوق والعلوم

– الثقة بالنفس.

**د– أسلوب إجراء المقابلة:**

– يبدأ الباحث بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة.
– يجب أن يوضح للشخص أن البيانات المطلوبة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.
– ينبغي عليه أن يقدم ما يثبت شخصيته أو الجهة التي تشرف على البحث.
– ينبغي على الباحث أن يجتهد في التواعع والظهور بمظهر اللياقة والأدب.
– كيفية طرح الأسئلة.
– مراعاة التدرج في توجيه الأسئلة، حيث يبدأ بالأسئلة البسيطة العامة، ثم ينتقل إلى الأسئلة الدقيقة المعقدة.
– ينبغي ألا يوجه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع المبحوث أن يستجمع أفكاره.
– تحاشي إقحام الأسئلة المفاجئة التي تتعلق بالمعلومات الشخصية.
– تجنب إعطاء تفسير لمعنى السؤال، فإذا لم يفهم السؤال يجب إعادة طرح السؤال مرة أخرى.
– عدم محاولة اقتراح إجابات على أسئلة المقابلة.
– عدم مقاطعة المبحوث، لكن هذا لا يمنع من إعادته إلى صلب الموضوع.
– ضرورة تسجيل الإجابات دون أن يلتفت المبحوث إلى ذلك.
– تسيطر على المقابلة ولا تفسح المجال للمبحوث في الاسترسال.
– أنهي كافة الأسئلة والحصول على الإجابات في جلسة واحدة وحسب الوقت المحدد.
– ركز اهتمامك واهتمام المبحوث على إجابات الأسئلة دون الخروج عن الموضوع.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**هـ – تطبيق المقابلة في ميدان العلوم السياسية والإدارية:**

تستخدم المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من طرف الصحافيين والسياسيين وقضاة التحقيق، ورؤساء المنظمات الإدارية والباحثين في مجال العلوم القانونية، فمقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه، تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، لأن تنفيذ القاعدة القانونية وتحويلها من الإطار النظري إلى الواقع الاجتماعي المتحرك يتطلب الوقوف على آراء الفقهاء والقضاة والمحامين، كذلك يمكن الاستفادة من مقابلة النخبة السياسية والعسكرية والإدارية التي مارست مهام ووظائف رسمية في مختلف المؤسسات الدستورية والسياسية والمنظمات الدولية والتي تمتلك معلومات وبيانات هامة وسرية ومفيدة بحكم الموقع الحساس والإستراتيجي التي هي فيه أو سبق وأن شغلته.

كما تستخدم المقابلة في التحقيقات القضائية وتقديم الشهادات أمام الجهات القضائية، كالإستجواب الذي يقابل فيه وكيل الجمهورية المتهم ويناقش معه الجرائم المنسوبة إليه، تستخدم المقابلة في الدراسات المتعلقة بمسح الرأي العام، حيث يمكن إجرائها على عينات بسيطة من أفراد المجتمع وقد تكون المقابلة منظمة تعالج قضايا إدارية مع عينة من الموظفين في إدارة معينة لحل مشكلة أو أزمة، وللمؤسسات الاقتصادية فريق دراسة يقوم بإجراء مقابلات مع القوى العاملة والزبائن لمعرفة مواصفات السلعة ورغبات المستهلكين.

إن مقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، فبعض الذين يجرى مقابلتهم يحوزون على جانب كبير من الخبرة العملية والفنية، كما أن تنفيذ القاعدة القانونية وتحويلها من موقفها النظري الساكن إلى واقعها الاجتماعي المتحرك ودراسة هذه المسألة تتطلب

الوقوف على أراء القضاة والمحامين ورجال الشرطة و الإداريين وأراء الجمهور والموظفين بالمؤسسات[1].

فمقابلة النخبة السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية أو مارست مهام إدارية تفيدنا في جمع معلومات وبيانات ومعطيات لها أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث.

**ثالثا: تطبيق الاستبيان في ميدان العلوم السياسية والإدارية:**

**أ- تعريف الاستبيان:**

يعتبر الاستبيان وسيلة هامة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الناس، ومن أكثر الأدوات الميدانية استخداما في البحوث السياسية والإعلامية والقانونية يعرف بأنه: "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها".

ويمكن تعريفه أيضا بأنه عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المترابطة والمتسلسلة والتي يتم الإجابة عليها وتعبئتها من قبل المبحوث لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة أو مشكلة البحث وأسئلة الاستفتاء المكتوبة تشبه تلك الأسئلة التي من الممكن للباحث أن يسألها شفهيا، ولكن يحتمل أن تكون قد صيغت بمزيد من العناية، لأن الباحث لن يكون موجودا في بعض الحالات، لأن الاستبيان قد يرسل عن طريق البريد إلى الأفراد المعنيين، أو قد يقوم الباحث بتوزيع الاستبيان من خلال جهة معينة مسؤولة وهذا النوع يصلح للدراسات المتعلقة بالمنظمات العامة والمؤسسات السياسية، وقد يحمل الباحث الاستبيان بنفسه إلى المبحوثين ويسجل الأجوبة.

[1] عمار بوحوش والذنيبات، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص26.

يمكن اعتبار الاستبيان بديلا للمقابلة الشخصية، بسبب السهولة والسرعة في توزيعه بالبريد على مساحة جغرافية واسعة ووفرة الوقت والتكاليف، ولا يحتاج إلى ترتيبات إدارية كثيرة لجمعه كما يحصل في حالة إجراء المقابلات والملاحظات.

وبالتالي يعتبر الاستبيان أحد الأساليب الأساسية لجمع المعلومات والبيانات والحقائق المرتبطة بواقع معين من عينة مختارة. هناك عدة تسميات تطلق على الاستبيان هي: الاستمارة، الاستقصاء الاستفتاء.

**ب- خطوات إعداد وتصميم الاستمارة:**

**الخطوة الأولى:** وتتمثل في تحديد المشكلة، أي التعريف بموضوع الدراسة تعريفا واضحا ودقيق حتى نتمكن من معرفة ما إذا كان بحاجة إلى طريقة أسئلة المعاينة (النزول إلى الميدان) لجمع المعلومات اللازمة له، وذلك بتحديد نجمع بها المعلومات.

**الخطوة الثانية:** تحديد مجتمع الدراسة ويقصد بها الجماعة التي تجرى عليها الدراسة ويشترط أن تكون محددة تحديدا دقيقا فمثلا: عند إجراء معاينة على الصحافة الجزائرية، لا بد أن نعرف ما هي الصحافة المقصودة، هل تشمل المجلات، الصحافة العمومية، الخاصة، المكتوبة بالعربية أو بالفرنسية، الوطنية أو الجهوية أو الحزبية.

**العينة:** يقصد بها الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته، فهي صورة مصغرة من المجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل.

مثال: العينة الجرائد (الصحافة الحزبية)

**الخطوة الثالثة:** تنقسم الاستمارة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بيانات حول الجهة التي تشرف على البحث:

–تقديم الهيئة أو المجموعة المشرفة على الدراسة.

– عنوان الدراسة، أهمية وفائدة الدراسة.

– الهدف من تقديم الاستمارة.

– الإشارة إلى الطابع السري للمعلومات.

– الوعي بالإطلاع على النتائج.

– الشكر والتحية.

الفصل الثاني معلومات عامة عن المبحوثين:

– العمر.

– الجنس.

– السكن.

– الدخل.

– الحالة العائلية.

– المهنة.

– مستوى التكوين الثقافي.

الفصل الثالث معلومات حول موضوع الدراسة (الثقافة السياسية):

– منخرط في النقابة.

– منخرط في حزب.

– درجة المشاركة في التجمعات السياسية.

– هل تقرأ الجرائد.

– ما تعني لك دولة القانون.

## ج – صياغة أسئلة الاستبيان:

هناك مجموعة من القواعد الهامة يجب على الباحث مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستبيان أهمها:

جامعة تامنغست
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

- –يجب أن يكون الاستبيان موجزا بقدر المكان.
- –أن تكون الأسئلة وثيقة الصلة بموضوع البحث.
- –يجب أن تكون الأسئلة متسلسلة ومترابطة، حيث تبدأ من السهل إلى الصعب ومن العام إلى الخاص.
- –يجب أن يكون لكل سؤال هدف محدد بمشكلة البحث.
- –أن لا تشعر الأسئلة المبحوث بالحرج.
- –أن لا تصاغ الأسئلة بطريقة فيها تحيز.
- –ألا تصاغ الأسئلة بطريقة استفزازية تثير المبحوث.
- –يجب أن تكون الأسئلة ذات الطابع الكمي الدقيق.
- –إيضاح الاحتمالات الممكنة للإجابة وسردها بطريقة سهلة واعدة، مثل: (مؤيد، معارض)، مع إتاحة الفرصة للمجيب بعدم ذكر رأيه في الأسئلة.
- –الابتعاد عن الأسئلة العامة.
- –بعد أن يتم إنجاز الاستبيان على الباحث أن يقوم بفحص الأسئلة والتأكد من ارتباطها بالأهداف.

## د– تطبيق الاستبيان في ميدان العلوم السياسية والإدارية:

الاستبيان: هو أكثر أدوات البحث شيوعا في الاستخدام في ميادين الدراسة المتعلقة بالعلوم الإدارية والسياسية والإعلامية والقانونية وتستخدمه الكثير من مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية في العالم. ففي العلوم السياسية يستخدم الاستبيان وينظم على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث السياسي، بهدف تحديد الظاهرة السياسية وهي في حالة حركة

اجتماعية، لأن معرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية تسهل عملية فهم وتحايل وتفسير وإيجاد حلول وبدائل للمشكلة، بعد ملء هذه الاستمارة من قبل عينة البحث يجري تحليلها واستخلاص النتائج والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.

كما يستخدم الاستبيان كذلك في العديد من الموضوعات كالانتخابات والمشاركة السياسية، التصويت، معرفة مستوى الثقافة السياسية ومعرفة فئة معينة من قرار أو قانون، قياس مدى شعبية منظمة أو حزب ومعرفة توجهات الرأي العام إزاء بعض القضايا. ينتشر هذا الأسلوب بكثرة في الدول الديمقراطية التي تتمتع بحرية الرأي والتعبير وبالنضج الفكري والثقافة القانونية والسياسية. يستخدم الاستبيان في العلوم الإدارية في معرفة توجهات الموظفين وموقفهم من رؤسائهم وعلاقة العمل القائمة وظروف العمل.

يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الاستبيان في شكل مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مقدما إلى عينة من الأفراد بهدف التعرف على حقائق معينة.

تستخدم الدراسات السياسية الاستمارة في العديد من الموضوعات الانتخابات، السلوك التصويتي...

**رابعا: تطبيق العينة في ميدان السياسية والإدارية:**

**أ- تعريف العينة:**

هي عبارة عن جزء من المجتمع، أي هي جزء من الكل، على أن يكون هذا الجزء ممثلاً للكل. بمعنى أنه يجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المسحوبة منه تمثيلاً صادقاً. أو بمعنى آخر يجب أن تكون خصائص المجتمع بما فيها من فروق واختلافات ظاهرة في العينة بقدر الإمكان. فالعينة يتم اختيارها . عادة . بهدف تعميم النتائج التي يحصل عليها الباحث منها على المجتمع بأكمله. ولذا يجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المسحوبة منه

تمثيلاً صادقاً حتى يتسنى للباحث استخدام بيانات ونتائج العينة في تقدير معالم المجتمع بشكل جيد.

فدراسة السلوك السياسي للأفراد في مجتمع معين يعني أن تكون العينة "أفراداً من المجتمع محل الدراسة وممثلة لهذا المجتمع، وبنفس الطريقة، فإن دراسة السلوك السياسي للدول يعني أن العينة يجب أن تكون "دولاً" وأن تكون ممثلة لهذه الدول.

ويقصد بالعينة ذلك الجزء الصغير من مجتمع البحث محل الدراسة أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته. فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعني أن يكون الجزء ممثلا تمثيلا صحيحا للكل.

**ب- خصائص العينة:**

هناك مجموعة من الخصائص ينبغي أن تتوفر في العينة:

- عنصر التمثيل بحيث تكون ممثلا للمجتمع محل الدراسة.
- أن يتناسب حجم العينة مع غرض و هدف البحث.
- أن تعبر العينة عن كافة فئات المجتمع.
- أن تكون العينة قابلة للتعميم.
- تبتعد عن التحيز وتكون عملية موضوعية اقتصادية.

**ج - حجم العينة:**

يتم تحديد العينة بعدة عوامل[1]:

- الإمكانيات المتاحة لجمع البيانات، فكلما توافرت هذه الإمكانيات استطاع الباحث.
- اختيار عينة كبيرة، والعكس صحيح.

[1] محمد عبيدات، محمد أو نصار، منهجية البحث العلمي، الأردن: دار وائل، 1999، ص 16.

–درجة الدقة المطلوبة في التحليل، فكلما كان عدد مفردات العينة أكثر كلما ازدادت الثقة في نتائج البحث و العكس صحيح.

–درجة تجانس المجتمع، فإذا كان مجتمع البحث طلبة الجامعة تكون عينة البحث صغيرة الحجم ومتجانسة من حيث متوسط الحساب العمري ومن حيث الجنس (الذكور والإناث) إذا كان يقيم علاقة بين النوع والاهتمام السياسي.

**العينة الكبيرة:** تكون العينة كبيرة إذا كان حجمها أو عدد مفرداتها يساوي ( 30 ) مفردة أو أكثر. مع ملاحظة أنه كلما كانت العينة كبيرة بدرجة كافية كلما كان ذلك أفضل، حيث يتمكن الباحث . في الغالب . من استخدام الكثير من أساليب التحليل الكمي والإحصائي، أي كلما كان حجم العينة أكبر من 30 كلما كان ذلك أفضل.

**العينة الصغيرة:** تكون العينة صغيرة إذا كان حجمها أو عدد مفرداتها أقل من (30) مفردة، وهناك أساليب تحليل إحصائي خاصة إذا كانت العينة صغيرة. إحصاءات العينة هي المقاييس الإحصائية الخاصة بالعينة، أي التي تصف العينة بالاعتماد على القياس الكمي لمفردات العينة مثل: الوسط الحسابي للعينة، تباين العينة (الانحراف المعياري لها).

تستخدم إحصاءات العينة عادة في الاستدلال على معالم المجتمع، أي هي التي تستخدم في تقدير معالم المجتمع أو في اختبار الفروض حولها.

**د– انواع العينة:**

**العينة العشوائية البسيطة:**

هي عينة غير متحيزة، يتم اختيارها إذا كان المجتمع الإحصائي صغيراً ومتجانساً. ونقصد بالتجانس أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين مفرداته، ووحداته أو أنه لا يتكون من مجموعات (أو طبقات أو فئات أو أقسام) مختلفة. في هذه الحالات يقال أن المجتمع متجانس، فمثلاً طلاب قسم العلوم السياسية يمثلون مجتمعاً متجانساً لأنهم يدرسون المقررات

نفسها ويحصلون على الشهادة نفسها، ويتم اختيارها باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو بالحاسب الآلي، حيث تتاح الفرصة نفسها (أو الاحتمال نفسه) لكل مفردات المجتمع للاختيار في العينة (أي يطبق هنا مبدأ العشوائية البسيطة على كل مفردات المجتمع).

لاختيار عينة عشوائية من طلبة وطالبات قسم العلوم السياسية نتبع الخطوات التالية:

- الحصول من الإدارة على قائمة بأسماء طلبة وطالبات القسم ونفترض أن عددهم 900.
- إعطاء رقم تسلسلي لكل اسم (1-900).
- تقدير حجم العينة وليكون 300 طالب وطالبة.

استخدام جدول الأرقام العشوائية وتقسيم عدد الطلبة والطالبات إلى ثلاثة (3) خانات كل خانة بـ 300، ثم نختار عينة عشوائية تتكون من 300 طالب وطالبة من الخانات الثلاثة.

**العينة العشوائية الطبقية:**

من إذا كان المجتمع غير متجانس وينقسم إلى مجموعات مختلفة حيث السن والنوع والحالة التعليمية والمهنية والجنسية... الخ، ينصح باختيار عينة طبقية وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة « طبقة » لا تعني المفهوم الاجتماعي أو الاقتصادي لكلمة طبقة. فالطبقة قد تكون قسم أو تخصص أو إدارة أو كلية... الخ، ونلاحظ أيضاً أنه يجب أن تكون لدى الباحث قوائم بمفردات كل طبقة حتى يتسنى الاختيار من كل منها بطريقة عشوائية بسيطة، فمثلاً كنا بصدد دراسة توجهات الطلبة تجاه ظاهرة ما في كلية معينة، وكانت هذه الكلية تتكون من ثلاثة أقسام، وكان عدد الطلاب في هذه الأقسام هي على الترتيب 500 طالب في الحقوق، 300 طالب في العلوم السياسية، 200 طالب في الإعلام بما معناه أن مجموع الطلاب في هذه الكلية يساوي 1000 طالب، فإن القسم الأول يمثل 50% من إجمالي

الطلاب، والقسم الثاني يمثل 30% والثالث 20%. فعند اختيار عينة من هذا المجتمع فإنه يجب أن يكون 50% منها من القسم الأول، 30% منها من القسم الثاني، 20% منها من القسم الثالث فإذا كان حجم العينة . مثلاً . هو 100 طالب، فإنه يجب اختيار 50 طالب من القسم الأول، 30 من القسم الثاني، 20 من القسم الثالث. أي أن تظهر الطبقات في العينة بنفس نسب وجودها في المجتمع. مع ملاحظة أنه يتم الاختيار من كل طبقة بطريقة عشوائية بسيطة.

**العينة المساحية:**

تستخدم في حالة مجتمع البحث على مساحة كبيرة مع عدم وجود قوائم مفصلة ودقيقة بأسماء وعناوين أفرادها. ويمر اختيار العينة المساحية بالخطوات التالية:

- –تقسيم مجتمع البحث جغرافيا إلى وحدات أولية "الولايات".
- –تقسيم الوحدات إلى وحدات ثانوية "الدوائر".
- –تقسم الوحدات الثانوية إلى وحدات اصغر "البلديات".
- –رسم خريطة تفصيلية بالإحياء والمنازل موضع الاختيار.

**العينة العشوائية المنتظمة:**

تتميز العينة المنتظمة بالبساطة والسهولة في اختيار مفردات العينة. يتم اختيار باقي مفردات العينة على أساس منتظم بمعنى أنه يوجد طول (أو فرق) ثابت بين المفردات. فالعينة المنتظمة لا تتطلب سوى كشف مسلسل بأرقام وأسماء أفراد مجتمع البحث، ويبدأ الباحث باختيار أي رقم عشوائيا، ويسجل اسم صاحبه باعتباره الشخص الأول في العينة، ثم يتابع عملية الاختيار، وهكذا إلى أن يتم اختيار حجم العينة المطلوبة.

**هـ – تطبيق العينة في ميدان العلوم السياسية والإدارية:**

أصبح أسلوب العينات واسع الانتشار، لما يقدمه من مزايا واستخدامات كثيرة في مختلف المجالات خاصة السياسية، يمكن تلخيص هذه المزايا فيما يلي:

– توفير الوقت والجهد والتكاليف. فبدلاً من قيام البحث بدراسة جميع مفردات ظاهرة سياسية ما كمجتمع الناخبين في دولة معينة مثلاً يكتفى عادة بدراسة عينة منها.

– الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً من تلك التي نحصل عليها من مفردات المجتمع لا سيما إذا كان حجم المجتمع كبيراً. فاختيار عينة يساعد الباحث على تركيز الجهد والدقة في جمع البيانات وبشكل أكثر تفصيلاً من تلك التي يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً من نحصل عليها من مفردات المجتمع، لا سيما إذا كان حجم المجتمع كبيراً. فاختيار عينة يساعد الباحث على تركيز الجهد والدقة في جمع البيانات وبشكل أكثر تفصيلاً، وبالتالي قد تكون نتائج العينة أكثر دقة من النتائج التي يحصل عليها الباحث باستخدام الحصر الشامل. كما أنه يمكن تقدير الأخطاء التي تتعرض لها العينات باستخدام النظريات الإحصائية، الأمر الذي يمكن الباحث من تقدير دقة النتائج التي يحصل عليها باستخدام العينات.

– هي الأسلوب الوحيد في حالة المجتمعات غير المحدودة، حيث يستحيل حصر ودراسة جميع المفردات كدراسة الأسماك في البحر الأحمر مثلاً.

– هي الأسلوب الوحيد المناسب في الحالات التي يترتب على الدراسة هلاك وإتلاف المفردات. مثل، فحص دم مريض، اختبارات الجودة لكثير من المنتجات التي تؤدي إلى عدم صلاحيتها مرة أخرى مثل المعلبات، والمصابيح الكهربائية، إنتاج مزرعة من البيض.. الخ.

– كذلك فإن العينات تناسب الظواهر التي تتغير بسرعة، أي ذات الطبيعية المتغيرة باستمرار. في هذه الحالات يكون الأفضل استخدام العينات بدلاً من الحصر الشامل الذي يتطلب وقتاً أطول تكون الظاهرة أثناء هذا الوقت تغيرت أكثر من مرة، وبالتالي تكون نتائج الحصر الشامل لا تعبر عن الظاهرة عند الانتهاء من الدراسة.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

# مناهج البحث العلمي

## مقدمة وتعريف:

عندما يتمعن الإنسان في أسباب نهضة بعض الشعوب الصغيرة الكبيرة ونموها بسرعة فائقة، يدرك لأول وهلة أن هناك علاقة بين هذا لتقدم الهائل الذي حاز على إعجابه وبين الاستنتاج الذي يعتبر منطقيا لكل إنسان، لأن استعمال الطرق والأساليب العلمية الرئيسية هي التي تقود بالتأكيد إلى حقيق الرخاء اقتصادي والتنظيم الجيد وتعطي للإنسان المقدرة الفائقة على واجهة الأحداث والتحكم في مجرى الأمور.

المنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم. "إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"[1]. والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف المواضيع، ولهذا توجد عدة أنواع من المناهج العلمية التي سنتعرض لها بعد قليل. وبشكل عام، فإن المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[2].

وبطبيعة الحال، هناك المنهج العلمي الحديث الذي يهدف إلى توسيع نطاق المعرفة والتعرف على الجوانب المجهولة. وفي بعض الأحيان نطلق عليه اسم "النظرية العلمية" ونقصد بذلك صياغة النظريات وإثراء ما هو موجود من فكر وآراء و علاقات حتى تتضح الصورة في أذهاننا ونفهم حقيقة وكنه الأشياء التي نلاحظها ولا نجد تفسيرا لها. فالغاية، إذن، من هذا المنهج العلمي؛ هي الفهم والكشف عن الحقيقة العلمية الأصلية.

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمناهج والإجراءات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص 77.

[2] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 4.

ويوجد أيضا نوع ثان من المناهج هو المنهج العلمي المطبق، أي تطبيق النظرية العلمية التي أشرنا إليها آنفا، واستعمال الطريقة العلمية المدروسة لحل أية مشكلة تواجه الإنسان ولا بد أن يعثر المفكرون على حل ملائم لها. ولهذا، فإن المنهجية العلمية تدرس في الجامعات كنظريات، والتطبيق الفعلي لهذه النظريات يكون في المؤسسات التي ترغب في الانتفاع من تلك الاختراعات أو الإضافات الجديدة إلى ميادين المعرفة الجديدة أو المنقحة. وإذا كانت الدول الأوروبية متقدمة وصناعتها متطورة وأنظمة العمل بها مرنة ومنطقية، فذلك يرجع إلى الترابط والتعاون المتين بين المفكرين في الجامعات ومعاهد الأبحاث العلمية وبين المسؤولين في المؤسسات الإدارية والوزارات المتطلعة للاستفادة من نظريات العلماء والاعتماد عليها لتحسين الأوضاع الاجتماعية وإحلال الاختراعات العلمية الجديدة محل الإجراءات البالية التي لم تعد نافعة أو متماشية مع روح العصر. وهذه إحدى الأساليب العلمية الممتعة التي تستعملها الدول التواقة للاستفادة من الحصيلة العلمية لمفكريها وذلك بقصد إدخال الديناميكية، ودم جديد، وتغيرات ملائمة في الحياة الاجتماعية.

**اختلاف المناهج باختلاف المواضيع**

في الواقع لا توجد طريقة علمية واحدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها للكشف الحقيقة لأن طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها كل باحث ولهذا، فقد استعمل كبار المفكرين في القرون الماضية مناهج علمية عديدة. ففي القرون الوسطى كان المفكرون يعتقدون أن الطريقة المنطقية الاستنتاجية هي الكفيلة بحل كل الألغاز في العلوم الطبيعية. ثم تبين فيما بعد أن ذلك غير صحيح. ثم جاء نيوتن وديكارت وساد الاعتقاد بأن المعادلات الرياضية تحل أية مشكلة صعبة. فكل قضية تواجه الإنسان يمكن العثور لها على معادلة رياضية لحلها. لكن الظروف أثبتت عدم صحة هذا الافتراض. وأعقب ذلك نظرية أخرى تقول بأن الطريقة التجريبية هي الطريقة المثلى لدراسة أية ظاهرة في الوجود. وفي نهاية الأمر تأكد أن كل موضوع يحتاج إلى نوع معين من المناهج العلمية الملائمة له. فهناك

البحث الخالص Pure Research وهناك البحث الذي يكون التركيز فيه على الأساليب Fundamental Research وهناك البحث التطبيقي Applied Research وهناك البحث المكمل لبحث آخر: Research on Research[1]

جامعة تامنغست المكتبة العلمية للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

واختلاف المواضيع يقودنا أيضا إلى اختلاف الوسائل التي تستعمل في البحث عن الحقيقة. ففي العلوم نستعمل المجهر لتكبير أجسام دقيقة حتى يتعرف الباحث على الجزئيات الدقيقة التي قد لا يراها بالعين المجردة. أما في بعض العلوم الاجتماعية فيصعب العثور على مقاييس علمية دقيقة تجسم حقيقة القيم الاجتماعية والتصرفات الفردية والتطلعات الشخصية. إلا أنه من السهل استعمال أسلوب الاستقراء والتأمل والتحليل لمعرفة دوافع التصرفات والغرائز الإنسانية. فالوسائل تختلف، إذن، باختلاف طبيعة البحث الذي نقوم به.

واختلاف الغايات والوسائل لا يعني بالضرورة فصل العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية وعدم وجود عوامل مشتركة بين هذين الحقلين من حقول المعرفة. فالمناهج يكمل بعضها بعضا وينتج عنها في معظم الأحيان حقائق جديدة، لم نكن نعرفها من قبل. وهذا يعني أنه بفضل استعمال مختلف الأساليب العلمية قد نصل إلى اكتشاف علم جديد باستعمال طرق حديثة لمعالجة ظواهر أخرى لم تخطر على بالنا في السابق.

## أنواع المناهج

تختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج أيا كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة. وإذا كان الباحثون يتجنبون المناهج الخاطئة لأنها لا تقودهم إلى الحلول الصحيحة، فإنهم يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي ثبت نجاحها ويسعون لإجادة فن استخدام الأسلوب الملائم في كل قضية يدرسونها. فإذا كان البحث حول موضوع

[1] شارل مالك (و آخرون)، البحث العلمي في العالم العربي. بيروت: هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأمريكية، 1956، ص9-10.

تاريخي، فإنه يتعين على الباحث أن يعتمد على المنهج التاريخي، وإذا كان البحث حول دراسة ظاهرة معينة من تصرفات الأفراد و ردود فعلهم، فإن ذلك يتطلب استعمال منهج دراسة الحالة، وفي بعض الحالات يجد الكاتب نفسه مجبرا على استخدام منهجين أو أكثر وذلك إذا كانت طبيعة المشكلة التي يدرسها تتطلب ذلك.

جامعة تيارت المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

والمنهج هو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة المصاعب والعقابات، ويعني في الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1].

والمنهج عبارة عن طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العمل[2]. و يمكننا القول بأن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[3].

وبشكل عام، فإن المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[4].

[1] طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، بيروت: مؤسسة الطباعة والنشر، 1984، ص 5.

[2] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 3.

[3] محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمناهج والإجراءات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص 77.

[4] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 4.

## المنهج التاريخي

وهو المنهج الذي يستخدمه الباحثون الذين تشوقهم معرفة الأحوال والأحداث التي جرت في الماضي[1].

ويستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه. فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتداد لها. فالباحث لا بد له أحيانا من الرجوع إلى الماضي الممتد ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر[2].

ويمكن القول بأن التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية ينمي معرفة الباحث في الإنسان ومجتمعه، ويثري أفكاره، ويعطيه عمقا في البحث والدراسة، لكي يفيد أي باحث من التاريخ عليه أن يستعين بمجموعة من القواعد أو الأسس المنهجية التي تتعامل مع الوقائع أو المعطيات التاريخية وتجعلها في خدمة الدراسة العلمية الاجتماعية. ولهذا فكثيرا ما يطرح سؤال: هل في التاريخ ما يستحق عناء البحث فيه، وما تبذل بشأنه من جهود ؟ والإجابة على هذا السؤال تفصح عن نفسها من وقائع التاريخ ومضمونه الفعلي. وما يركز عليه المؤرخون، بغض النظر عن اتجاه المؤرخ ومدرسته الفكرية فإن التاريخ يركز على ماضي الإنسان وتجربته وتسجيل هذا الماضي وتلك التجربة. كما أن المؤرخ يسعى إلى تقديم وصف للفترة التي عاشها الإنسان على الأرض، مع محاولة ربطها في سياق زمني وبالنظر إلى

---

[1] ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص 255.

[2] محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 89.

وقائع التاريخ وظواهره التي لا تقع تحت ملاحظتها مباشرة، ولا يمكن دراستها إلا بعد وقوعها، لأن هذا يدعم ضرورة بذل الجهد للإفادة من المعطيات التاريخية.

وثمة سؤال آخر: هل التاريخ علم من العلوم الإنسانية ومن ثم يمكن الاعتماد على معطياته في البحث؟ أم هو مجرد ضرب من ضروب المعرفة البشرية؟

فالبعض يرى أن التاريخ لا يعتبر علما ويؤسسون دعواهم على نقطتين: الأولى أن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التي يدرسها بطريقة مباشرة، وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية والتي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم أو للأخذ عن بعض الوثائق التي كتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها. وهنا يجب الحذر والحيطة من مثل هذه الطريقة والشك في كثير من نتائجها. وأما النقطة الثانية فتذهب إلى أنه يحق لنا أن نطلق اسم العلم على أي من وقائع نظرية أو أي بحث نظري، إلا إذا أمكن استخدامه في التنبؤ بالمستقبل أي إذا ساعدنا في الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت زمانا ومكانا.

**مفهوم علم التاريخ و المنهج التاريخي:**

يجب أن نشير إلى الصلة الوثيقة بين التاريخ كعلم وكميدان من ميادين البحث العلمي وبين المنهج التاريخي، وذلك باعتبار أن لا وجود لعلم التاريخ إلا بوجود المنهج العلمي الذي يتبعه ويطبقه في جمع حقائقه وفي فحصها ونقدها، وتحليلها وتفسيرها. وهذا المنهج العلمي بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي هو المنهج التاريخي، وهذه الصلة الوثيقة بين التاريخ والمنهج التاريخي تحتم علينا أن نعرف علم التاريخ قبل تعريفنا للمنهج التاريخي. ومن التعريفات التي أوردها العلماء لعلم التاريخ ما يلي:

عرف هومر هوشيت Homer Carey Hochett التاريخ بأنه "السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية".

كما عرفه ألان نفنس Allen Nevins بأنه "وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد عن الحقيقة الكاملة".

أما من وجهة نظر كارتر ف. جود Carter V. Good فيرى أن التاريخ واسع كاتساع الحياة نفسها وهو يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري والحقائق والبيانات التاريخية ويجب أن ينظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاجتماعي وعملية الحياة الاجتماعية الشاملة التي كانت تحيط بها أكثر منها حقائق متفرعة أو منفصلة عن الحياة المحيطة بها[1].

**مفهوم المنهج التاريخي:**

في ضوء التعريفات السابقة للتاريخ نستطيع أن نحدد مفهوم المنهج التاريخي وذلك باعتبار أن المنهج التاريخي لا ينفصل عن علم التاريخ فمنهج البحث التاريخي هو أداة علم التاريخ في تحقيق ذاته بتحقيق ما ذكرناه من العمليات والأمور، كما أنه أداته في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد في التنبؤ، بالنسبة للمستقبل.

فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل. ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات

[1] عمر الشيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، ص78-80.

ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها كثيرا من وسائل البحث العلمي وأدواته التي تستخدمها مناهج البحث الأخرى[1].

المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم

ومنهج البحث التاريخي – هو المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة، وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه وتحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقدا إيجابيا وسلبيا وإثبات الحقائق التاريخية وتنظيمها وترتيبها والاجتهاد فيها وتعليلها وإنشاء الصيغة التاريخية، ثم عرضها عرضا تاريخيا معقولا[2].

**الخطوات الأساسية للمنهج التاريخي:**

هناك عدة خطوات تعتبر ضرورية حين نلجأ للأسلوب التاريخي في البحث، وتتمثل في الخطوات التالية:

**أولا – اختيار موضوع البحث وتحديده:**

يتم اختيار البحث التاريخي على ضوء المعايير لاختيار مشكلات البحوث، مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد جديدة تتعلق بالمكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة، أو تم فيه الحدث التاريخي، وكذلك نوع الأنشطة التي تضمنها والأشخاص الذين تناولهم.

[1] عمر الشيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، ص78-80، ص81-82.

[2] حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1965، ص 20.

## ثانيا – جمع البيانات والمعلومات:

بعد تحديد موضوع البحث مكانيا وزمانيا وتحديد الأنشطة المتعلقة بالموضوع والأشخاص الذين اتصلوا به من قريب أو بعيد، يقوم الباحث بجمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية، وبطبيعة الحال، فإن المصادر الأولية مفضلة عن المصادر الثانوية في حالات كثيرة[1]. ونستطيع القول أن من أهم الأعمال التي يقوم بها المؤرخ هي الحصول على أفضل مادة علمية لحل المشكلة التي يبحثها، لذلك فهو يقوم في فترة مبكرة من دراسته باستعراض آثار الإنسان العديدة المتنوعة التي تدل على الأحداث الماضية، وينتقي منها الشواهد التي تتعلق بالمشكلة التي يبحثها. وعلى الرغم من أنه قد يبدأ بحثه بفحص المصادر الثانوية إلا أن هدفه النهائي هو الوصول إلى المصادر الأولية. ومن هنا يجب أن يكون قادرا على التمييز بين هذين النوعين من المصادر وأن يكون ماهرا في تحديدهما[2].

**المصادر الأولية:** تضم هذه المصادر كلا من الآثار والوثائق، أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي ؛ فالأهرامات مصدر هام من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة. أما الوثائق فهي سجلات لأحداث أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية.

**المصادر الثانوية:** معلومات غير مباشرة وتشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية، فإذا لم تكن الأهرامات قائمة، يستطيع دارس التاريخ المصري القديم أن يستدل على وجودها وأن يعرف

---

[1] سامي عريفج، خالد حسني مصلع، ومفيد نجيب حواشين، مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص122-123.

[2] ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص 258-259.

وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها[1]. فالمصادر الأولية تتمثل في شهود العيان أو في الوثائق والسجلات التي تسجل للحدث التاريخي، أو في المخلفات والآثار والصور الباقية منه.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**ثالثا: نقد مصادر المعلومات و المادة التي جمعت:**

إن الشك هو بداية الحكمة في الدراسات التاريخية، ولكي يعطي المؤرخ للإنسانية وصفا صادقا للأحداث الماضية يخضع المادة التي يرجع إليها لنقد خارجي وداخلي صارم.

**النقد الخارجي:** يحاول المؤرخ عن طريق النقد الخارجي أن يتأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، وذلك لكي يقرر ما إذا كان سيقبله كدليل في بحثه، ويثير المؤرخ تساؤلات كثيرة لكي يكتشف مصادر المادة الأصلية، ومن ذلك متى ولماذا ظهرت هذه الوثيقة؟ من هذا المؤلف أو الكاتب؟ هل كتب المؤلف المنسوب إليه الوثيقة مادتها فعلا؟ هل هذه هي النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف أم نسخة دقيقة عنها؟ وإذا لم تكن فهل يمكن العثور على الأصل؟

تساؤلات يظل الباحث يثيرها حتى يعرف على وجه اليقين متى ظهرت الوثيقة وأين، ولماذا، ومن الذي كتبها[2].

**نقد المصدر:** ليس في وسعنا أن ننشر حجة قول ما لدى إنسان لم تكن له صلة بالحادث أو الواقعة التاريخية ولا يمكن أن نتلقى الأخبار اعتباطا من حيث أنها أخبار دون أن نشير إلى المصدر الذي صدرت عنه، ولهذا فلا يكفي أن تكون لدينا الوثائق صحيحة وكما كتبها واضعها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا أن نعرف أولا: ما مصدر الوثيقة؟ ثانيا:

---

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 169.

[2] ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص 264.

من مؤلفها؟ ثالثا: ما تاريخها؟ ذلك أن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافا شاسعا من حيث صحة نسبتها إلى واضعها الأصيل أو إلى من ذكر إسمه كواضع لها، فنحن نجد كثيرا من الوثائق أو المؤلفات تذكر لنا بصراحة وبكل توكيد وقطع أن مؤلف هذه الوثيقة أو تلك هو فلان من الناس ولكن يجب ألا نثق مطلقا في أي توكيد مهما كان من قوته، فكثير من الوثائق قد تزيف الأثر لعدة اعتبارات ذكرها باست J. Bast بالتفصيل منها، مثلا أن يكون ضئيل القيمة فيهمر بختم فلان من الناس المشهورين لكي ترتفع قيمته، أو قد يكون الأثر لا ينتسب إليه. فمثلا نجد كثيرا من الكتب التافهة قد نسبت إلى أفلاطون مع أنه ليس مؤلفها وذلك لكي ترتفع قيمتها[1].

**النقد الداخلي:** ويكون للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات أو البيانات التي اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة والوقوف على ما تضمنته متناقضات أو أخطاء[2].

**رابعا – صياغة الفروض وتحقيقها:**

حتى إذا أتم الباحث التاريخي جمع معلوماته وفحصها ونقدها وتحليلها داخليا وخارجيا فإن عليه أن يخطو بعد ذلك خطوة رابعة وهي صياغة الفروض التي تفسر الأحداث والظواهر والتحقق من صدق كل فرض يفترضه في ضوء المعلومات والأدلة المتوفرة لديه والنتائج المترتبة عليه مستعملا في هذا التحقق جميع الطرق العلمية الممكنة.

ومن شأن الفرض كما يقول فإن دالين "أن يساعد المؤرخ في تحديد المادة العلمية اللازمة لدراسته واستبعاد تلك التي لا تهمه". وفي إطار الفرض يصوغ المؤرخ المادة العلمية وفقا لنظام معين زمني أو جغرافي أو موضوعي أو مزيج من هذه النظم.

وعلى المؤرخ بعد صياغته لفروضه أن يجمع الأدلة بعناية ويحللها ناقدا كي يتحقق من أن فرضه يعطي تفسيرا أكثر إقناعا من الفروض الأخرى[3].

---

[1] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 188-195.

[2] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص111.

[3] عمر الشيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، ص 107-108.

إن المشكلة الكبرى في البحوث التاريخية هي نجاح الباحث في تركيب المادة التي يجمعها في إطار موحد لا تناقض فيه، فمثل هذا التجمع يكون سهلا في البحوث الأخرى نسبيا. أما في البحث التاريخي فهو يتصل بماضي انتهى ولا تتوافر عنه إلا بيانات جزئية غير محققة، وتخضع لتفسيرات وتأويلات متباينة. ولذلك فالفروض في البحوث التاريخية وإن تشابهت مع الفروض في البحوث الأخرى تبقى ذات طبيعة مميزة[1].

**خامسا – استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:**

وبانتهاء المؤرخ من جمع معلوماته ونقدها وفحصها وتحليلها ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث و الظواهر التاريخية التي يدرسها ومن تحقيق واختبار كل فرض من الفروض التي قدمها فإن عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية والأخيرة من بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه الذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل إليها في أسلوب علمي رصين بعيد عن المبالغات والخيال الرومانتيكي والمحسنات البديعية المبالغ فيها[2].

**تقويم المنهج التاريخي:**

يعتقد بعض الباحثين أن الدراسات التاريخية التي تستخدم المنهج التاريخي في البحث ليست دراسات علمية وذلك لعدم خضوعها للتجريب وعدم القدرة على ضبط العوامل المؤثرة أو تثبيتها وعزلها، بينما يرى باحثون آخرون أن إخضاع المادة التاريخية للنقد الداخلي والخارجي يوفر قدرا من الدقة والموضوعية يرقى بالمنهج التاريخي إلى مستوى الأسلوب العلمي.

---

[1] سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ومفيد نجيب حواشين، مناهج البحث العلمي وأساليبه، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 1987، ص 126.

[2] عمر الشيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، ص 109-110.

## المنهج التجريبي

يعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحوث لحل المشاكل بالطريقة العلمية، والتجريب سواء تم في المعمل أو في قاعة الدراسة أو في أي مجال آخر... هو محاولة للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية باستثناء متغير واحد... حيث يقوم الباحث بتطويعه أو تغييره بهدف تحديد وقياس تأثيره في العملية.

وتجربة المعمل هي أقوى الطرق التقليدية التي نستطيع بواسطتها اكتشاف وتطوير معارفنا عن التنبؤ والتحكم في الأحداث... وهي ناجحة في العلوم الطبيعية من غير شك. وهناك بعض المحاولات الناجحة أيضا لاستخدامها في العلوم الاجتماعية والإنسانية[1]. ويمكن تعريف التجربة بأنها: ملاحظة الظواهر بعد تعديلها تعديلا كبيرا أو قليلا، أي التحكم في الظروف والشروط عن طريق بعض الظروف المصطنعة[2].

والبحث التجريبي يقوم على التجارب، ومن الأسباب التي تدفع الباحث إلى استخدام التجريب ما يلي:

1- أن التجريب يسمح للباحث بأن يغير عن قصد وعلى نحو منظم متغيرا معينا (المتغير التجريبي أو المستقل) ليرى تأثيره على متغير آخر في الظاهرة المدروسة (المتغير التابع) وذلك مع ضبط أثر كل المتغيرات الأخرى مما يتيح للباحث الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة مما يتم التوصل إليه باستخدام أساليب البحث الأخرى.

2- مراجعة ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال تكرار التجارب مرات متعددة وفي أوضاع و ظروف متباينة.

---

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1973)، ص 275.

[2] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1982، ص 169.

3- تحقيق الفرضيات التي تفسر بها الظواهر، وذلك في أوضاع تسمح بتناول قطبي الفرضية بصورة مستقلة عن العوامل الأخرى المتصلة بالظاهرة.

4- تعيين دليل كمي للتعبير عن العلاقة التي تربط متغيرا ما بظاهرة ما. وفي هذا امتداد لمعرفتنا المتعلقة بتلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها[1].

كلية الحقوق والعلوم السياسية للكلية

**خطوات المنهج التجريبي**

يمكن القول بأن خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام. فهي تبدأ أولا بملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجة عن العقل ويعقب ذلك بوضع الفرض أو الفروض ثم القيام بإجراء التجارب للتثبت من صحة الفرض أو الفروض و أخيرا محاولة الوصول إلى القوانين التي تكشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر[2].

والخطوات المبينة أدناه تبين الخطوات الشاملة للعمل الواجب على الباحث إتباعها في الدراسة التجريبية:

1- التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.

2- صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها.

3- وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يأتي:

أ- اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا.

ب- تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.

ج- تحديد العوامل غير التجريبية و ضبطها.

[1] سامي عريفج، خالد حسني مصلع، ومفيد نجيب حواشين، مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص 132.

[2] إحسان محمد الحسين، وعبد المنعم الحسيني. طرق البحث الاجتماعي، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1981، ص 133.

د- تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها.

هـ- القيام باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي.

و- تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها.

4- القيام بالتجربة المطلوبة.

5- تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز.

6- تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة.

**الخصائص العامة للمنهج التجريبي**

1- يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية لما يحدث في كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، وإنما هي ملاحظة أيجابية فاحصة للوقوف على التغير الذي يطرأ والاختلاف الذي ينشأ بين المجموعتين نتيجة لتلقي إحداهما تأثير عامل معين وحرمان المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل. ويمكن تقسيم الملاحظة المضبوطة إلى نوعين: ملاحظة بحتة وملاحظة مع التجربة. والملاحظة البحتة هي التي تعتمد على عزل صفات الشيء أو خواص بعضها عن بعض في الذهن بقصد معرفتها وإدراك العلاقة بينها وبين غيرها، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها. أما الملاحظة مع التجربة فهي التي تقوم على المقابلة بين الفرضيات والوقائع والملاحظة البحتة تكتفي بالتحليل المنطقي. أما الملاحظة التجريبية فإنها تقوم على التحليل الواقعي[1].

[1] محمد طلعت. البحث الاجتماعي ومناهجه. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص 63.

2- يمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات وبأنه يربط دراسته لهذه العلاقة السببية بالضبط الدقيق الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخرى.

3- تتمثل قوة المنهج التجريبي في أن الباحث المطبق له يحاول في كل تجربة يجريها أن يختبر فرضية تقول بوجود علاقة سببية منتظمة بين متغير وبين ظاهرة معينة أو حادثة معينة أو متغير آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين من جميع الوجوه بقدر الإمكان ما عدا وجها أو متغيرا واحدا، وهو ما يسمى بالعامل التجريبي أو بالسبب المفروض أو المتغير المستقل الذي يسلط على إحدى مجموعتي التجربة ويحجب عن الأخرى.

4- إن متانة المنهج التجريبي تتمثل في خضوعه للتحكم والضبط. فالباحث المطبق للمنهج التجريبي لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف أو الإثبات وفي تنظيمها وترتيبها. فالتجربة التي يقوم بها الباحث تتم تحت ظروف يحددها الباحث نفسه، ويحاول فيها تعويض المجموعة التجريبية للعامل التجريبي وعدم تعريض المجموعة الضابطة لهذا العامل التجريبي أو المتغير المستقل وهذا ما يطلق عليه "التحكم في المتغير المستقل".

ويمكن للباحث أيضا أن يفرض الضوابط على تجربته بحيث يبعد أي احتمال لتدخل عوامل أخرى أثناء إجرائه للتجربة[1].

[1] إبراهيم أبو لغد و لويس مليكة، البحث الاجتماعي: مناهجه وأدواته، القاهرة: مركز التربية الأساسية في العالم العربي 1959، ص 122.

**تقويم المنهج التجريبي:**

يعتبر الأسلوب التجريبي أكثر الأساليب كفاية في الوصول إلى معرفة يوثق بها عندما يستخدم في حل المشكلات وذلك للأسباب التالية:

أ- إمكانية تكرار التجربة تحت شروط واحدة عمليا، مما يتيح جمع الملاحظات والبيانات عن طريق أكثر من باحث، وهذا يساعد في التحقق من ثبات النتائج وصدقها.

ب- يقوم الباحث باستخدام متغير مستقل عمدا ليرى تأثيره على المتغير التابع و ذلك مع ضبط جميع المتغيرات الأخرى مما يساعد على تقديم الأثر النسبي للمتغيرات.

أما بالنسبة لمشكلات الأسلوب التجريبي فإنها تتلخص فيما يلي:

أ- الوقوع في أخطاء أثناء الضبط وأثناء اختيار العينات.

ب- وجود متغيرات لا يمكن معالجتها مثل الحقائق الذاتية للمفحوصين ومنها المكانة الاجتماعية، الدين والمعتقدات الأيديولوجية... إلخ.

ج- مشكلة ج تثبيت سائر العوامل الأخرى. فمن المفروض أن يعمد الباحث إلى تثبيت سائر العوامل القائمة في الموقف التجريبي والمحيطة به وذلك حتى يحصل فقط على نتائج تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع دون أي تدخل من العوامل الأخرى.

إلا أنه لا يمكن تثبيت سائر العوامل في التجربة، أو يصعب تحقيق ذلك، خصوصا في التجارب في الميدان النفسي والتربوي والاجتماعي لزيادة تعقيد الظواهر المدروسة.

د- الصعوبة في أيجاد مجموعات متكافئة.

هـ- حيث يكون للتجريب أخطاره و محاذيره[1].

[1] ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص. 381-380.

# منهج دراسة الحالة

يتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة. وبعبارة أخرى، فالحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها، ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

## تعريف منهج دراسة الحالة:

إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة[1].

وهناك من عرفه بأنه منهج يمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية (تعريف فير تشايلد). ومنهم من عرفه بأنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار[2].

## خطوات دراسة الحالة:

ويمكن أيجاز خطوات دراسة الحالة فيما يلي:

---

[1] عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي. الإسماعيلية: مطبعة لجنة البيان العربية، 1963، ص 329.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي: دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد: مطبعة عصام، 1979، ص 50-51.

1- اختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية أو عينات عشوائية من المشكلة (ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة). كما يجب أن تكون العينة كافية وأن يقتصر الباحث على حالات قليلة ودقيقة، مما يؤدي إلى دراستها بدقة وشمول في آن واحد.

2- جمع المعلومات وتدقيقها، ويتم ذلك على ضوء فرضية أولية، وبعض المعلومات يمكن الحصول عليها من سجلات الأفراد. وبعد أن تجمع المعلومات يجب التأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.

3- وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة: بعد جمع المعلومات وتدقيقها وتنظيمها يبدأ الباحث بوضع الفرضيات التي تواجه الدراسة وتقود إلى استنتاج دقيق، والفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.

4- اقتراح نوع المعاملة أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو المعاملة في ضوء شدة الحالة و قسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج.

5- المتابعة والاستمرار: هذه آخر خطوة، والمقصود بالمتابعة والاستمرار أن يراقب الباحث استجابة الفرد للعلاج وهذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص[1].

**استخدامات دراسة الحالة:**

تستخدم دراسة الحالة في المواقف اليومية في الحياة العلمية. فالإنسان حين يريد أن يختار صديقا فإنه يدرس سلوكه الحالي، والسابق. والطبيب يقوم بدراسة حالة المريض ليتعرف على تطور حالته الصحية السابقة وصلته بالمرضى. والباحث الاجتماعي يقوم بدراسة حالة الأسرة الفقيرة والتي تحتاج إلى مساعدة، أو الطفل المنحرف الذي يحتاج إلى رعاية وتوجيه، فيدرس أسرته وطفولته ومدرسته. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الطبيب

[1] فرج موسى الربضي، علي مصطفى الشيخ، مبادئ البحث التربوي. عمان: مكتبة الأقصى، ( د، ت ) ص 93-95.

النفساني الذي يقوم بدراسة حالة المريض الذي يتعامل معه، ويجمع معلومات عن تطور حالته النفسية والعوامل المهمة التي أثرت عليه[1].

وتعتبر دراسة الحالة بمثابة الوسيلة الفعالة لدراسة الأسرة وظروف العمل ومستوى الأجور ونفقات المعيشة والبطالة وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وبأسلوب آخر، فهي عبارة عن طريقة تحليلية استكشافية للعوامل المتشابكة التي لها أثر في كيان وحدة الموضوع[2].

واستخدام منهج دراسة الحالة في علم النفس الاجتماعي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أغراض:

أ – تشكيل النظرية أو الأفكار النظرية وإنشائها.

ب– فحص النظرية أو الأفكار النظرية ودعمها.

ج– اشتقاق الفرضيات، ومن تم فحصها بمناهج أخرى غير دراسة الحالة[3].

**خصائص منهج دراسة الحالة:**

تهدف دراسة الحالة إلى إلقاء الضوء على العمليات والعوامل التي تقوم عليها نماذج اجتماعية وذلك لتحديد خصائص موقف اجتماعي معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية ويرى "جي W. Gee" أن الطابع العميق لدراسة الحالة. يجعل من الممكن عمليا بحث عدد من

[1] ذوقان عبيدات،عبد الرحمن عدس، عبدالحق كايد، البحث العلمي: مفهومه أدواته، أساليبه، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1983، ص217–218.

[2] أحمد غريب محمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1983، ص 178–117.

[3] عبد اللطيف عقل، علم النفس الاجتماعي. نابلس: (الناشر غير مذكور)، 1985، ص 68–79.

الحالات ودراستها دراسة متعمقة. وتفيد دراسة الحالة في الدراسات الاستطلاعية وفي الدراسات التي تختبر الفرضيات[1].

ومن مميزات دراسة الحالة أنها تركز على الوحدة الكلية لمعرفة خصائصها وسماتها وهي أسلوب تنظيم المعطيات الخاصة بوحدة مختارة مثل تاريخ الحياة للفرد الواحد أو لجماعة ما، أو وحدة اجتماعية معينة.

ويختلف منهج دراسة الحالة عن المناهج السابقة بأنه يتميز بالعمق والتركيز على موضوع معين أكثر مما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة ولذلك يشيع استخدامها في الدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وفي الدراسات النفسية[2].

ويمكن تحديد خصائص منهج دراسة الحالة بما يلي:

1- ليس من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا أو فردا.

2- طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، بينما تكون حالة قائمة بحد ذاتها في دراسة أخرى. فإذا كان البحث مثلا ينصب على دراسة مجتمع محلي فإن هذا المجتمع قد يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلي وكذلك الأفراد بمثابة إجراء أو مواقف أو عوامل داخل الحالة.

3- يقوم المنهج على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري.

4- يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة[3].

---

[1] أحمد غريب محمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1983، ص 180.

[2] أحمد غريب محمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1983، ص 181.

[3] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص 329-330.

وهناك من لخص خصائص منهج الحالة بما يلي:

1- أنها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة.

2- أنها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات.

3- أنها طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها.

4- أنها طريقة تتبعية أي أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن ومن تم فهي تهتم بالدراسة التاريخية.

5- أنها منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.

6- أنها منهج يسعى إلى تكامل المعرفة لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات[1].

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 393.

## المنهج الوصفي

يلجأ الباحث إلى استخدام هذا الأسلوب حين يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق أن أجريت عن هذه الظاهرة، ولكنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث تفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها. فالبحوث الوصفية كرصد حالة أي شيء، سواء كان هذا الشيء وضعا فيزيقيا أو خصائص مادية أو معنوية لأفراد ( الرأي العام ) أو مجموعات أو نشاطا إنسانيا (العمل أو الدراسة مثلا) أو مؤسسات (المصانع أو أبنية مثلا) أو حتى أنماط من التفاعل بين البشر (كالتنافس أو التعاون أو الصراع... إلخ).

وقد يكون هذا الرصد أو الوصف كيفيا أو يعبر عنه رقميا أو كميا. كما أنه قد يتركز على وضع قائم في وقت معين أو يكون تتبعيا أي يستمر لفترات طويلة أو يجري على مرات متعددة. كما أنه قد يكون لخصائص ظاهرة أو سطحية ويكون متعمقا. وقد يكون لشيء واحد (قرية مثلا) أو لشيئين يفرض المقارنة بينهما (قريتان).

وقد يكون الهدف من الوصف مجرد الرصد من أجل الفهم وقد يكون الهدف منه تقويم أوضاع قائمة أو قد يكون لأغراض عملية مباشرة (مثل التعرف على أعداد المدمنين للمخدرات لتحديد عدد المؤسسات العلاجية اللازمة لهم).

وتصنف البحوث الوصفية وفقا لهذه الأهداف أو وفقا لما تركز عليه فيقال بحوثا تشخيصية وبحوثا تقويمية و بحوثا علمية. كما تصنف إلى بحوث وصفية آنية أو تتبعية أو مقارنة، وإلى بحوث مسحية ودراسة للحالة. ويلاحظ هنا بالطبع تداخل أسس التصنيف[1].

[1] سمير نعيم، أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. ( ط 4 ). القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1987،ص188.

## تعريف المنهج الوصفي:

حين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقيما يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

والمنهج الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية ومازال هذا هو الأكثر استخداما في الدراسات الإنسانية حتى الآن وذلك نتيجة لصعوبة استخدام الأسلوب التجريبي في المجالات الإنسانية[1].

إن هدف تنظيم المعلومات وتصنيفها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات وتصميمات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه. فالأسلوب الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل إلى الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره[2].

## مراحل البحث الوصفي:

يتم إجراء البحوث الوصفية على مرحلتين في الغالب، المرحلة الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة Explorative and Formulative Study والمرحلة الثانية هي مرحلة التشخيص والوصف المتعمق Diagnostic and Intensive Description والمرحلتان مرتبطتان تسلم إحداهما إلى الأخرى، طالما أن عملية البحث الاجتماعي عملية

[1] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 187.

[2] عبد اللطيف العبد، مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1979، ص188.

متدرجة من البسيط إلى الأكثر تعقيدا، وسوف نعرض فيما يلي لأهداف وإجراءات كل مرحلة منهما:

جامعة تامنغست
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**1- مرحلة الاستكشاف والصياغة :**

معظم الدراسات تسعى إلى استطلاع مجال محدد للبحث الاجتماعي أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة. كما قد تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم، وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث، أو جمع معلومات حول الإمكانية العملية لإجراء بحث عن مواقف الحياة العملية أو الفعلية، أو حصر المشكلات التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية[1].

**2- مرحلة التشخيص والوصف المتعمق:**

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذي يهتم بوصف الخصائص المختلفة، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي، أو مجتمع محلي معين، فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن والديانة ونسبة التعليم والحالة الزواجية والتركيب المهني ومعدلات الخصوبة ونظام الملكية أو الحيازة. وقد نهتم أيضا في دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التي يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات، فندرس أوضاع الإسكان والخدمات الصحية والثقافية... إلخ ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية، ذلك أنها جميعا تشترك في عدم وجود فروض مبدئية أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين. فمثل هذه الفروض تتطلب شروطا

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 307-308.

خاصة في الدراسات التي تجري لاختيارها، تختلف اختلافا جوهريا عن الشروط التي يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية[1].

جامعة ... كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلس العلمي للكلية

**خطوات المنهج الوصفي :**

الأسلوب الوصفي هو أحد أساليب البحث العلمي أو الطريقة العلمية في البحث و لذلك يسير الباحث وفق هذا الأسلوب على خطوات الطريقة العلمية نفسها التي تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفروض واختبار صحة الفروض وحتى الوصول إلى النتائج والتعميمات، ولكن طبيعة الدراسة الوصفية تتطلب مزيدا من الخطوات المفصلة لخطوات الطريقة العلمية، ويمكن عرضها فيما يلي[2]:

1- الشعور بمشكلة البحث و جمع المعلومات وبيانات تساعد على تحديدها.

2- تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.

3- وضع فرض أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة يتجه بموجبها الباحث للوصول إلى الحل المطلوب.

4- وضع الافتراضات أو المسلمات التي سيبني عليها الباحث دراسته.

5- اختيار العينة التي ستجري عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها.

6- يختار الباحث أدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان أو المقابلة أو الاختبار أو الملاحظة، وذلك وفقا لطبيعة مشكلة البحث وفروضه، ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات وحساب صدقها وثباتها.

---

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص315.

[2] ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. عمان: دار مجدلاوي، 1998، ص189.

7- القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.

8- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

9- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات منها.

**تقويم البحث الوصفي:**

يتميز الأسلوب الوصفي بعدة خصائص نذكر منها على سبيل المثال :

1- أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي.

2- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة الأساليب والنتائج.

3- يقدم تفسيرا للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها.

4- يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها.

5- يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم الإنسانية.

ورغم المزايا السابقة للأسلوب الوصفي يوجه إليه الكثير من الانتقادات ومن هذه الانتقادات[1]:

1- قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.

2- قد يتحيز الباحث في جمعه للمعلومات إلى مصادر معينة تزوده بما يرغب من المعلومات.

3- يتم دمج المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق الأفراد، لهذا فإن عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص الذين يجمعونها وبأساليبهم المختلفة.

4- يتم إثبات الفروض في البحوث الوصفية عن طريق الملاحظة وهذا ما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرار.

[1] جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة 2002، ص 187.

5- إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

إن هذه الانتقادات السابقة لا تقلل من أهمية استخدام الأسلوب الوصفي في مختلف المجالات والظواهر، فعملية الوصف هي الخطوة الأولى على طريق العلم.

جامعة تيارت * المجلس العلمي للكلية * كلية الحقوق والعلوم السياسية

# منهج تحليل المحتوى

عند الحديث عن أدوات البحث العلمي، عرفنا المقصود بتحليل المحتوى كأداة، أما تحليل المحتوى كمنهج، موضوع حديثنا الآن، فيناقش جملة من الأمور، هي تعريف هذا المنهج وخصائصه، وأهدافه، وأنواعه، وكيفية إجرائه، وتطبيقاته في المجالات المختلفة.

جامعة تامنغست
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**تعريف منهج تحليل المحتوى:**

حسب برلسون، فإن منهج تحليل المحتوى، هو أسلوب في البحث، لوصف المحتوى الظاهر للاتصال، وصفا موضوعيا منظما وكميا[1]، وواضح أن هذا يخص تحليل الاتصال وليس كل تحليل، ولهذا فإننا نأخذ بالتعريف التالي: تحليل المحتوى، هو رد محتوى الشيء، أو الفكرة، أو الخطاب المحلل، إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه.

**خصائص التحليل:**

و تحليل المحتوى واسع جدا، ومتنوع، بحيث يصعب تحديد عناصره، وكذلك طرق تنفيذه. فبعضه يحلله كله كتحليل نص فلسفي، أو مقالة علمية، أو قضية قانونية محل نزاع، وبعضه تحليل عينة من كل، بقصد الحكم على الكل، كتحليل عينة من صخر مثل: Co3ca.

وتتباين طرائق التحليل على نحو مدهش، فطريقة تحليل الماء غير طريقة التحليل باستخدام الكربون المشبع 14، وتحليل لوحة فنية، غير تحليل قصيدة شعرية، ولهذا فإننا نأخذ تحليل العينة مثلا على تحليل المحتوى.

[1] جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة 2002، ص160.

**أهداف تحليل المحتوى:**

تتعدد أهداف تحليل المحتوى، أو المضمون، ويمكن إجمالها فيها بلي:

أ) التعرف على التركيب الداخلي للأشياء، أو المواد المحللة.

ب) الكشف عن القوانين الناظمة للعلاقات الداخلية.

ج) التأكد من انتهاء المادة، أو الفكرة المحللة.

د) التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا.

هـ) الكشف عن طرائق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

**أنواع تحليل المحتوى:**

إذا أخذنا واقع الموضوع المحلل أساسا لتصنيف أنواع تحليل المحتوى، أمكننا القول بوجود قسمين كبيرين لتحليل المحتوى، هما التحليل المادي، والتحليل المعنوي.

**أ- تحليل مادة المضمون:**

رتب مندلييف العناصر المكتشفة في زمانه وعددها 63 عنصرا، على أساس العلاقة الدورية المتينة، ما بين خواص العناصر، وبين كتلها الذرية.

ولكن عصرنا الآن يربط بين دورية العناصر، وبين بنيتها الإلكترونية الخارجية ( S. E. E)[1]، وهذه المواد يتفاعل بعضها مع بعض، تفاعلا عضويا، أو تفاعلا غير عضوي، فتنشأ مركبات متناهية، فيكون لدينا نوعان من التحليل لمادة المضمون هما: تحليل العنصر البسيط إلى مركباته، أي تحليل الجزيء، من حيث هو أصغر كتلة جسم نقي، له خصائص

[1] للمزيد أنظر : علي بلفتاح وأحمد بن عامر، كيمياء عامة، ج 1 : بنية المادة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 74.

مميزة إلى مركباته، كتحليل جزيء الماء مثلا[1]، أو تحليل أحد المركبات $So_4H_2$ مثلا إلى مركباته الأساسية: الكبريت، والأوكسجين، والهيدروجين، ولكل مركب طريقته الخاصة في التحليل.

جامعة تلمسان
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**ب- تحليل معنى المضمون :**

تتعدد أساليب تحليل المضمون، تبعا للهدف المرجو بلوغه من جهة، و لخصائص الموضوع المحلل.

**خطوات تطبيق منهج تحليل المحتوى[2]:**

1-اختبار موضوع البحث، أو العينة، أو الوثيقة، المطلوب تحليل مضمونها.

2-تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى، وأهدافه، واشكاليته، و فروضه.

3-تأمين الأجهزة، والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المقرر.

4-استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة، التي قررت تركيب المادة المحللة.

5-كتابة تقرير البحث.

[1] علي بلفتاح وآخرون، ص، 3.

[2] جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة 2002، ص164-165.

# المنهج المقارن

## 1. المنهج المقارن ودراسة النظم السياسية

إن المقارنة تشكل بوجه عام أحد أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية.

- فما المقصود بالمقارنة؟
- ماهي وحداتها ومستوياتها؟
- وما هي شروطها وأهدافها؟
- وما هي مشكلاتها وسبل مواجهتها؟

### ماهية المقارنة في دراسة النظم السياسية

لقد اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير أنها تكاد تنطلق جميعها من أدبيات "جون ستيوارت ميل"، الذي عرفها بأنها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[1]. وقد مثل هذا التعريف محورا تدور حوله مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية. وفي ضوء دلالتها المستخدمة، حدد "ماكاون" خمسة تعاريف متباينة للمقارنة، وهي:

- أن المقارنة هي إحدى أشكال القياس.
- أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.
- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.
- أنها نمط معين من أنماط البحث.

[1] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص94.

– وأخيرا تفهم على أنها احدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها[1].

وقد جاءت في كتابات "جوزيف لابالومبارا"، أن عملية المقارنة تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها[2].

المجلس العلمي للكلية

**2- شروط المقارنة ومستوياتها:**

هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التحليل، وتتمثل أهم هذه القواعد في ما يلي:

أ. شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

ب . التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.

جـ . مراعاة أن لا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط للاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق، أي أنه لابد من وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر. ويرتبط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

وبناءا على هذه الشروط، وانطلاقا من التعريفات السابقة للدراسة المقارنة يمكن التمييز بين مستويين للمقارنة، وهما:

[1] محمد الخزرجي ثامر كامل النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص73.

[2] نفس المرجع.

**1. المقارنة الخارجية:** وتسمى أيضا بالمقارنة عبر المكان، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعينة نظاما، أو عنصرا، أو ظاهرة، أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى، كأن تقارن مسألة التنمية السياسية أو الانتخابات أو العنف السياسي أو المعارضة السياسية بين بلدين عربيين أو أكثر.

جامعة تامنغست كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلس العلمي للكلية

**2- المقارنة الداخلية:** وتتم بصرف النظر عن وحدتها، داخل نفس النظام السياسي على أساس زمني، كأن يبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية 1989 وبعدها أو في عهدي الرئيس "الشاذلي بن جديد" والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"... وقد تتم هذه المقارنة أيضا في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي، أي حسب موضوعات وقضايا معينة، وقد تأخذ هذه المقارنة أحد شكلين:

أ- مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة، كأن تقارن بين مواقف القيادة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري إزاء قضية داخلية كمشاركة المرأة، أو سياسة الاستثمار، أو خارجية كقضية الصحراء الغربية، أو الموقف من السياسة الأمريكية في الحوض المتوسطي.

ب . مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة، كأن تقارن مواقف القيادة السياسية العراقية من الأكراد والشيعة والتركمان كتعبير عن مشكلة التكامل، أو أن تقارن بين مواقف النظام التركي من الأكراد والعلويين كتعبير عن نفس المشكلة.

## 3- خطوات المنهج المقارن:

يعد المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الخطوات المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها، والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

المجلس العلمي للكلية

- تحديد مشكلة البحث واختيار وحدة التحليل الجامعة للمقارنة.
- بناء على تحديد مشكلة البحث، يقوم الباحث بصياغة الفروض التي تكون عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر.
- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، التي نعبر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة. وهذه الخطوة تعد أساسية للباحث التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة.
- جمع البيانات ووصف الحقائق التي تم الحصول عليها من خلال تلك عملية التصنيف.
- تحديد أوجه التماثل والاتفاق، والتباين والاختلاف وتوصيفها وتحليلها إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.
- صياغة النتائج العلمية، والتحقق من صدق الفرعيات المطروحة من عدمه خلال فترة الملاحظة الإمبريقية الدقيقة.
- الوصول إلى نتائج ممكن قبولها.

المجلس العلمي للكلية

## 4- مشاكل المقارنة:

يرى "فيريل هيدي" أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة[1]. انطلاقا المقولة يتبين لنا أن الباحث في مجال التحليل المقارن للنظم السياسية يواجه من هذه عدة مشكلات منها ما يلي:

1. أن الدراسات المقارنة قد مرت بثورة جذرية نتج عنها تطورات على جبهتين: الأولى هي الزيادة الهائلة في المواضيع التي تغطيها هذه الدراسات، والثانية هي التغيير الشامل في اتجاه هذه الدراسات، وحدث ذلك خلال العقود الخمسة الأخيرة. وهذا ما يحتاج إلى تقديم تفسيرات لما يجري على المسرح العالمي الأمر الذي يتضمن زيادة في العدد والتنوع، فهيئة الأمم المتحدة تضم الآن أكثر 150 دولة، بالإضافة إلى عدد آخر من الدول التي ما تزال تنتظر دورها للانضمام محرومة من العضوية، والحقيقة أن المشاكل الناتجة في مثل هذه الدراسات لا تأتي بسبب العدد، ولكن بسبب التنوع والاختلاف بين الدول، من حيث المساحة، وعدد السكان، ودرجة الاستقرار، والاتجاه الإيديولوجي والثقافي، ومستوى التنمية الاقتصادية، والخلفية التاريخية، وطبيعة المؤسسات الحكومية، وغيرها من العوامل، كل هذا يتطلب من الباحث في الدراسات السياسية المقارنة جهدا كبيرا حتى يبلور إطارا لائقا للمقارنة قائما على مستوى من هذا التعقيد العلمي.

2. مشكلات تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية، سواء عن طريق إساءة التصنيف، وإيجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي، أو إساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف أو الإكثار من الأنماط، بدرجة تجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد[2].

---

[1] فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 14.

[2] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص104.

3- إن إحدى المشكلات الرئيسية في التصنيف هي أن تطور التنميطات تفشل في إدراك حقيقة أن أشكال الحكم تتغير. وعلى هذا يجب على كل قائم بالتصنيف والمقارنة أن يقيم تصنيفه و مقارنته على أساس مرن غير صارم يأخذ في اعتباره التغيرات التي يحدث.

4ـ التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة الإنسانية، والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة، بل متناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها.

5ـ مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، هل هي النظام السياسي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره ؟ وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصل العناصر أو المتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض و عن البيئة، حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطاتها بالبيئة.

6ـ مشكلة اختيار المناهج، والمبدأ الأساسي في هذا الخصوص يتمثل في ضرورة إدراك الباحث لحقيقة أن اختيار مناهج معينة يتوقف بالأساس على طبيعة الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة.

## الإقترابات النظرية

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية يشوبه بعض الشك، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين عدة متغيرات، بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها، وضبطها[1]. ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات الظاهرة السياسية، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث. ولذا فإن لفظ "اقتراب" هو أقرب للواقع من النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية، باعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية. وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[2]. ويتوقف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين:

- اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.
- كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الإمبريقية) على حد سواء[3].

ونظرا لاتساع البحث في دراسة الظاهرة السياسية، ارتأينا أن نركز على أهم الاقترابات النظرية، وهي كالتالي: الاقتراب القانوني، اقتراب الطبقة، الاقتراب البنائي الوظيفي، اقتراب

---

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1989، ص 26-27.

[2] غابرئيل ألموند، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا المنهجية ومداخل نظرية، بنغازي : منشورات قار يونس، 1994، ص104.

[3] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع ا الاسكندرية : دار المعارف، 1986، ص 163.

التبعية، اقتراب الاتصال، اقتراب القيادة السياسية، اقتراب صناعة القرار، اقتراب الثقافة السياسية، اقتراب النخبة، واقتراب الجماعة.

المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

**أولا : الاقتراب القانوني**

يعود الاقتراب القانوني Legal Approach إلى أنصار المذاهب الشكلية les doctrines formalistes في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وخلاصة هذه المذاهب أن القانون هو إرادة ومشيئة الحاكم، أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية، وسادت بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحاكم، ومن خلال التفسيرات التي قدمها أنصار العقد الاجتماعي، ومنح الحاكم مطلق الحرية في التصرف تجمع هؤلاء الفقهاء مقولة : "أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة إلى آخر واجب عليه الامتثال..."[1].

حيث أن المدخل القانوني يقتصر أساسا على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية، مركزا في ذلك وبصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري والدستوري. وبالتالي فهو يعد في دراسة الظاهرة السياسية من المداخل التقليدية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية[2]، بالإضافة إلى أن المدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد، ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق أو الانتهاك. وبالتالي فالمدخل القانوني يعتبر مثلا ظاهرة الفساد السياسي والإداري ما هي إلا خرقا للقانون. ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.

---

[1] توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، بيروت : الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1988، ص 86.

[2] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص 204.

**ثانيا : اقتراب الطبقة**

ينظر اقتراب الطبقة إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسيته هي:

المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم ج1

1- أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

2. أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.

3. أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يحكم وبعضها يحكم.

4 . أن فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

5. أن الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات[1] يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

على أساس هذه المسلمات يعتبر اقتراب الطبقة النظام السياسي أنه بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ، وما تنطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية، والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات، وانتصار للطبقة العمالية، وتطوير للبناء الكلي للمجتمع في نهاية الأمر.

[1] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت : عالم المعرفة، 1987، ص 50 . 62.

المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**ثالثا: الاقتراب البنائي الوظيفي**

إن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات، وإنما كمنظومة كاملة، تتألف. من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها. وتقوم هذه النظرة الإجمالية الشمولية على دراسة كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة، بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.

ومن هنا يمكن القول، أن التحليل البنائي الوظيفي يقوم أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام النامي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي النامي . حسب هذا المدخل . يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها. ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

**رابعا : اقتراب التبعية**

تعود الأصول الفكرية لاقتراب التبعية إلى الفلسفة الماركسية، والتي استقت منها أبعادها الأساسية المتمثلة في العناصر التالية:

- إن تقسيم العمل في المجتمع هو الحقيقة الاجتماعية الأولى، وهو المحرك الاجتماعي الأساسي.
- إن النشاط السياسي لا يتم من خلال الأفراد، وإنما من خلال طبقات تدور حول محور تقسيم العمل وطبيعة الملكية.
- رفض الإثنية كمحدد اجتماعي أو متغير سياسي، ومن ثم رفض أي دور للقبيلة أو الجماعات الدينية والعرقية[1].

جامعة تامنغست * المجلس العلمي للكلية * كلية الحقوق والعلوم السياسية

وقد شكل اقتراب التبعية أحد الاقترابات البديلة، لدراسة مواضيع التنمية والتخلف نظرا لعجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف الستينات من القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف. بالإضافة إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في الأنظمة الرأسمالية، والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار حديثا.

وقد ترجع أهمية اقتراب التبعية إلى إسهامه في بلورة نقاط منها:

- أكد على أن إدماج دول الجنوب في الاقتصاد الرأسمالي العالمية من شأنه أن يفرز نتائج ضارة بهذه الدول، أي التخلف.
- الاعتراف بأن الدول النامية تختلف في أوجه أساسية عن الدول الصناعية الغربية في الماضي.
- جذب الاهتمام إلى الظروف الاقتصادية العالمية كقيود على الدول النامية في تطورها المعاصر.
- إنه ركز على تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدراسة النظامية للتنمية[2].

---

[1] نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 310.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 64.

**خامسا: اقتراب الاتصال:**

يعرف "برين مكنير" (Brain McNair) الاتصال السياسي باعتباره اتصالا غرضيا يتصل بالشأن السياسي، ويتضمن طيفا واسعا من أشكال الاتصال، لعل أهملها ثلاث مستويات من أشكال الاتصال والتي تتمثل في:

- كل أشكال الاتصال التي يقوم بها رجال السياسة، والفاعلون السياسيون الآخرون، بهدف تحقيق أغراض معينة، أو إنجاز مهمة محددة.
- الاتصالات التي يقوم بها هؤلاء من أطراف أخرى من غير السياسيين مثل الناخبين، أو قادة الرأي أو كتاب الأعمدة في الصحف.
- يضاف إلى ذلك كافة أشكال الاتصالات التي تتم بشأن هؤلاء الفاعلين، وما يمارسونه من أنشطة، بما في ذلك تقارير الأخبار، والمحررين، وغيرها من مناظرات ومناقشات تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرية حول الحياة السياسية عامة[1].

وتختلف نظرة الباحثين وعلماء السياسة إلى الاتصال السياسي باختلاف اهتمامات وأهداف العلماء. ويتفق معظم العلماء في نظرتهم إلى الاتصال باعتباره جزء من النظام السياسي، لكن دور هذا الجزء كان يعتبر وفق النظرة التقليدية دورا ثانويا، ولم ينظر للاتصال في الواقع باعتباره جزء من أية عملية لتكوين المؤسسات السياسية، وفي أفضل التقديرات فإنه مجرد معزز ومدعم لاتجاهات التغير السياسي التي تتخذها القيادة السياسية والنخب في الجماعات الرئيسية.

[1] عبد العالي دبلة،الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 216.

جامعة تلمسان
المجلس العلمي
للكلية

**سادسا: اقتراب القيادة السياسية**

يذهب الأستاذ "بايلي" (Baily) إلى تعريف القيادة على أنها: "قدرة القائد على إتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات"[1].

كما أن القيادة تعتبر "قدرة و فعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع"[2].

وتظهر لنا قدرة القائد على التأثير محكومة بثلاثة عوامل رئيسية:

- عامل الموقف: حيث ينجح القائد كلما كان بإمكانه التكيف مع المواقف التي تعترضه أثناء العمل على تحقيق هدف المنظمة.
- عامل الزمن: أن القائد الناجح لا يتسنى له التكيف مع تطور المجتمع إلا بالعمل الدائم على متابعة التطور الثقافي والتقني للمجتمع حتى يمكنه معرفة الجماعة التي يتعامل معها من جهة، والمجتمع الذي تحيى منظمته فيه من جديد من جهة ثانية.

[1] محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص5.
[2] عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص23.

- العامل الحضاري: فالقائد الذي ينجح في بلد متقدم، قد يفشل في بلد متخلف اقتصاديا، و اجتماعيا و سياسيا، و ذلك لاختلاف النظرة إلى الأمور وعوامل التأثير في السلوك[1].

المجلس العلمي للكلية

وبناءا على هذا، فإن القيادة لها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات في موقف وزمن ومستوى حضاري معين، قصد خلق الرغبة لديهم في تحقيق هدف المنظمة بالوسائل المتاحة، عن طريق التعاون وإشباع الحاجيات الإنسانية والمحافظة على الروح المعنوية العالية.

**سابعا: اقتراب صناعة القرار**

صناعة القرار عند "تاننباوم" (Massarik and Tannenbaul Weschler) يعني: "الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية..".

ويعرفه "ريتشارد سنايدر" (Richard Snyder) بأنه تلك (العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات)[2].

وإذا كان القرار هو اختيار واع يتخذه فرد أو جماعة فإن "لوسيان سفيز" ( Lucien Sphes) عندما يحدد وظائف القرار يعد هذا الأخير سلاح أسطوري بيد الحكام يستعمل من قبلهم من أجل المحافظة على الواقع الاجتماعي وذلك من خلال قدرة القرار على امتصاص التوتر السائد في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة. أما عن وظائف القرار فهي كما يحددها "لوسيان سفيز":

---

[1] جوفر رويرت واليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص324.

[2] نواف كنعان، القيادة الإدارية، عمان: مركز الأمين، 1995، ص86.

-يسمح لصاحب القرار بالتحرك، من خلال إيجاد حلول إيديولوجية وواقعية لمشاكل المجتمع.

-يسمح للمواطن بأن يتحمل الآخرين لأن الحلول التي يقدمها للمشاكل المطروحة تساعد الفرد على تحمل المصاعب لفترة معينة إلى حين تنفيذ القرار والوصول إلى النتائج المطلوبة والمتوقعة.

-يهدف القرار إلى توزيع مهمات الدولة على مجموعة من الهيئات المتخصصة بهدف السماح للنظام بمعالجة أي قصور، مع المحافظة شكل رئيسي على النظام الاجتماعي القائم.

-يقدم القرار إمكانية القيام بالاختيار الأكثر موضوعية وتجريدا[1].

**ثامنا : اقتراب الثقافة السياسية**

يعد اقتراب الثقافة السياسية أحد الاقترابات المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا الاقتراب خلال السبعينيات، ولكن منذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجددا، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين في مناطق عديدة من العالم، مثل جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوربا[2]. حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار إلى مدخل الثقافة السياسية باعتباره مدخلا رئيسا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وخاصة أن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع.

[1] محمد شلبي، المنهجية في تحليل السياسي، الجزائر: ب.د.ن،1997، ص224.

[2] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص87.

وفي إطار هذا الاتجاه الجديد حظيت كتابات "غابرييل ألموند" (Gabriel Almond) "وسيلني فيربا" (Sydney Verba) قبول واسع بين كثير من الباحثين، حيث حددا أربعة مقدمات أساسية للثقافة السياسية وتشمل:

المجلس العلمي للكلية كلية الحقوق والعلوم السياسية

- سمات الشخصية الديمقراطية في العالم المعاصر.
- ديمقراطية مشاركة وتعددية، فالثقافة المدنية ذات طابع ديمقراطي، وهي تمثل مقدمة وأساس يقوم استنادا إليه الاتفاق العام بين الحريات الفردية والحكومة.
- النظام Order من خلال البيروقراطية العقلانية، أي تصبح البيروقراطية الرشيدة كمذهب وممارسة أداة للسلطة السياسية الديمقراطية.
- الاستقرار من خلال التحديث، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية المستقرة ترتبط بمؤشرات التحديث كدرجة التصنيع والتحضر ومستوى التعليم ومعدلات انحسار الأمية، حيث يتوقع أن تعزز مثل هذه الاتجاهات التحديثية احتمال التنمية والاستقرار في العالم النامي[1].

**تاسعا : اقتراب النخبة**

في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية نخبة تقوم بدور قيادي وتؤثر في الحياة الاجتماعية بفضل ما تتمتع به من قدرات ومواهب، ومهما كانت درجة تحضر أو بدائية مجتمع من المجتمعات، فإن له صفوة هيأتها الظروف والأسباب والإمكانات لأن تتصدر الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الفكرية.

لقد ظهر مفهوم النخبة في القرن التاسع عشر[2]، على الرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق، حيث كان البحث يتجه دائما لتحديد من يحكم؟ أو من يسيطر على قمة النظام السياسي؟ للتعرف على نوع النظام، والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطية والأوليغاركية. فقد امتدح "أفلاطون" الحكام

[1] Bertand Badie Culture et Politique Paris Ed.Economica 1983 P.45.

[2] جان بيار كوت وجان بيار مونيي، من أجل اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص18.

الفلاسفة ودعا إلى ضرورة الجمع بين الحكم والفلسفة لبناء وترسيخ دعائم الدولة. كذلك اعتبر "أرسطو" في حديثه عن حكم الأرستقراطية أن حكم الطبقة الوسطى أنسب طبقة لممارسة السلطة، واستمر طرح المفهوم لدى "ميكيافلي" ولدى كتاب العقد الاجتماعي. فقد ذهب "هوبز" إلى أن انتقال الناس من حالة الطبيعة بما فيها من تمزق وصراع إلى المجتمع المنظم تم عن طريق عقد اجتماعي تنازلوا بموجبه عن حريتهم لقوة متميزة تمثل إرادتهم وتحافظ على النظام الاجتماعي.

**عاشرا : اقتراب الجماعة**

يعد اقتراب الجماعة المحاولة الثانية بعد اقتراب النخبة للتملص من نظريات المرحلة التقليدية، والخلاص الأيديولوجي من المنظور الطبقي، حيث كانت الدراسات السياسية لفترة طويلة متأثرة بهذه الاقترابات القانونية والتاريخية والمؤسسية. وقد أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور السياسة المقارنة، وأسهم بنجاح في الانتقال بهذا الحقل من الطرح التقليدي إلى الطرح المنهجي السلوكي[1]، من خلال تحويل اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى التركيز على العمليات والتفاعلات.

وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلى العالم الأمريكي "آرثر بنتلي" ( Arther Bentley) في كتابه "عملية الحكومة: دراسة للضغط الاجتماعي" سنة 1908[2].

وتتلخص الفرضيات التنظيرية التي يقوم عليها اقتراب الجماعة، على الرغم من اختلاف المنظرين فيما يتعلق بدرجة تأثير الجماعات في النظام السياسي حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالا من التدافع بين الجماعات (الضغط والضغط المضاد) الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم، فإن التغير الذي يطرأ على الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغيره.

---

[1] نصر محمد عارف، إيستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 232.

[2] Robert Dahl Who Governs ? Democracy and Power in an American City, New Haven: Yale University, 1961.

المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

# قائمة المصادر والمراجع

## مراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم أبو لغد و لويس مليكة، البحث الاجتماعي: مناهجه وأدواته، القاهرة: مركز التربية الأساسية في العالم العربي 1959.

2- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982.

3- إحسان محمد الحسين، وعبد المنعم الحسيني. طرق البحث الاجتماعي، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1981.

4- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت: وكالة المطبوعات، 1973.

5- أحمد غريب محمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1983.

6- أحمد يوسف أحمد: "تحديد المشكل البحثية"، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992.

7- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت : عالم المعرفة، 1987.

8- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، بيروت : الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1988.

9- جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة 2002.

10- جان بيار كوت وجان بيار مونيي، من أجل اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته – طرقه الاحصائية، الأردن: دار الثقافة، 2000.

12- جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط2، بيروت: دار الحقيقة، 1990.

13- جوفر روبرت واليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

14- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1982.

15- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1965.

16- حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

17- ديوبون دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس (ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان القري، طلعت غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان) (ط 3) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

18- ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. عمان: دار مجدلاوي، 1998.

19- سامي عريفج، خالد حسني مصلع، ومفيد نجيب حواشين، مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987.

20- سمير نعيم، أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. ( ط 4 ). القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1987.

21- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع ا الاسكندرية : دار المعارف، 1986.

22- السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

23- شارل مالك (و آخرون)، البحث العلمي في العالم العربي. بيروت: هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأمريكية، 1956.

24- صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط 3، بيروت: دار التنوير، 1983.

25- طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، بيروت: مؤسسة الطباعة والنشر، 1984.

26- عاصم محمد، الوجيز في مناهج البحث العلمي، متطور إداري معاصر، الأردن: دار الفكر 1995.

27- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي: دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد: مطبعة عصام، 1979.

28- عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، الإسماعيلية: مطبعة لجنة البيان العربية، 1963.

29- عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط11، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990.

30- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

31- عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

32- عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

33- عبد اللطيف العبد، مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1979.

34- عبد اللطيف عقل، علم النفس الاجتماعي. نابلس: (الناشر غير مذكور)، 1985.

35- عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة، لبنان: دار بن حزم، 2001.

36- عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي : جامعة قار يونس، 1988.

37- علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988.

38- علي ليلة، "المفاهيم ومشكلة التعريف"، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص30. (من كتاب شلبي).

39- عمار بوحوش والذنيبات، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

40- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

41- عمر الشيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975.

42- غابرئيل ألموند، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا المنهجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994.

43- غازي حسين عناية، اعداد البحث العلمي، بيروت: دار الجليل، 1412 هـ/ 1992م.

44- فرج موسى الربضي، علي مصطفى الشيخ، مبادئ البحث التربوي. عمان: مكتبة الأقصى.

45- فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

46- محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة: مطبعة المجمد، 1978.

47- محمد الخزرجي ثامر كامل النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

48- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمناهج والإجراءات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982.

49- محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1994.

50- محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ط 4، الجزائر: د. م. ج، 1983.

51- محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 1985.

52- محمد شلبي، المنهجية في تحليل السياسي، الجزائر: ب.د.ن،1997.

53- محمد طلعت، البحث الاجتماعي ومناهجه، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.

54- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981.

55- محمد عبيدات، محمد أو نصار، منهجية البحث العلمي، الأردن: دار وائل، 1999.

56- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983.

57- محمد معين صديقي، الاسم الإسلامية للعلم، أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989.

58- محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

59- مخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988.

60- نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

61- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

62- نواف كنعان، القيادة الإدارية، عمان: مركز الأمين، 1995.

63- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

64- يعرب فهمي سعيد، طرق البحث. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1973.

جامعة تلمسان
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**مراجع باللغة الأجنبية:**

1- Abraham Kaplan, The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Compart, 1964.

2- Bertand Badie Culture et Politique Paris Ed.Economica 1983.

3- Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, U. S. A: Greenwood press, 1994.

4- Janet B. Johnson, and richard Joslyn, Political science research methods, second edition, Washington DC: CQ press,1991.

5- Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis mesearch methods in political science, U. S. A: printice Hall. INC, 1981.

6- Lee Brown, Lee. Rules and conflict, in Introduction to Political life, New Jersy: Prentice – Hall Inc., 1981.

7- Madeleine Grawitz, Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed), Paris: Editions Dalloz, 1993.

8- Mary Kweit, and Robert Kweit,w. concepts and Methods for Political Analysis, U.S.A: Printice – Hall Inc., 1981.

9- Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, Paris: Economica, 1982.

10- Pearson, Karl. Grammer of Science. 2nd ed., 1900.

11- Robert Dahl Who Governs ? Democracy and Power in an American City, New Haven: Yale University, 1961.

12- Shorter, Oxford English Dictionanry.

13- Webster's New Twentieth Century Dictionary of English Language, 1960.

# فهرس المحتويات

## السداسي الأول


مقدمة: ..... 1

التفكير العلمي والمعرفة العلمية..... 2

1-مفهوم المعرفة: ..... 2

2-أنواع المعرفة: ..... 2

2-1-المعرفة الحسية:..... 2

2-2-المعرفة الفلسفية: ..... 3

2-3-المعرفة العلمية:..... 3

3-خصائص المعرفة: ..... 3

3- 1-التراكمية: ..... 4

3- 2- التنظيم: ..... 4

3- 3- السببية: ..... 5

3- 4-الموضوعية: ..... 5

3- 5- اليقين:..... 5

3- 6 الدقة:..... 6

3- 7-الشمولية: ..... 6

4-تعريف العلم:..... 6

5-أهداف العلم: ..... 7

6-وظائف العلم:..... 9

6- 1- الوصف: ..... 9

6- 2-فهم الظواهر وتفسيرها: ..... 9

6- 3- التنبؤ: ..... 10

6- 4-الضبط والتحكم: ..... 10
7-مميزات العلم: ..... 10
7- 1-الموضوعية: ..... 10
7- 2-الاعتماد على مقاييس معينة: ..... 11
7- 3-طريقة التوصل إلى النتائج الهادفة: ..... 11
7- 4-الانفتاح العقلي: ..... 11
7- 5-ضرورة التأني والابتعاد عن إصدار الأحكام المرتجلة: ..... 11
7- 6-الابتعاد عن الجدل: ..... 12
مراحل إعداد البحث العلمي ..... 13
خطوات البحث العلمي ..... 13
أولا: اختيار مشكلة البحث وصياغتها: ..... 16
-1مصادر اختيار المشكلة: ..... 17
-2صياغة المشكلة البحثية: ..... 20
ثانيا: المفاهيم Concepts: ..... 22
أهمية المفاهيم وصياغتها: ..... 27
ثالثا: الفروض Hypotheses: ..... 30
مستويات البحث العلمي: ..... 35
أولا: الوصف: Description ..... 35
ثانيا: التصنيف Classification ..... 37
ثالثا: التفسير EXPLANATION ..... 38
رابعا: التوقع (التنبؤ) Prediction ..... 41
أدوات البحث العلمي وجمع البيانات ..... 43
أولا: الملاحظة ..... 43

أ- تعريف الملاحظة: ..... 44
ب- أنواع الملاحظة: ..... 44
1-الملاحظة البسيطة: ..... 44
2-الملاحظة العلمية: ..... 45
3-الملاحظة بالمشاركة: ..... 45
4-الملاحظة غير المشاركة: ..... 46
5-الملاحظة الوثائقية: ..... 46
ج- خطوات إجراء الملاحظة: ..... 46
1-تحديد الظاهرة: ..... 46
2-تحضير وسائل الملاحظة: ..... 47
3-اختبار وضعية ملاحظته: ..... 47
4-تسجيل الملاحظات: ..... 47
5-تحليل المعلومات والبيانات: ..... 47
د. تطبيق الملاحظة في الدراسات السياسية: ..... 47
ثانيا: المقابلة: ..... 49
أ- تعريف المقابلة: ..... 49
ب- أنواع المقابلة: ..... 50
1-المقابلات حسب الهدف والغرض: ..... 50
2-المقابلات حسب نوع الأسئلة: ..... 50
3-المقابلات حسب الطريقة: ..... 50
4-المقابلة الحرة والمقابلة المقننة: ..... 51
ج - خصائص القائم بالمقابلة: ..... 51
د- أسلوب إجراء المقابلة: ..... 52

هـ – تطبيق المقابلة في ميدان العلوم السياسية والإدارية: ..... 53
ثالثا: تطبيق الاستبيان في ميدان العلوم السياسية والإدارية: ..... 54
أ– تعريف الاستبيان: ..... 54
ب– خطوات إعداد وتصميم الاستمارة: ..... 55
جـ – صياغة أسئلة الاستبيان: ..... 57
د– تطبيق الاستبيان في ميدان العلوم السياسية والإدارية: ..... 57
رابعا: تطبيق العينة في ميدان السياسية والإدارية: ..... 58
أ– تعريف العينة: ..... 58
ب– خصائص العينة: ..... 59
جـ – حجم العينة: ..... 59
د– انواع العينة: ..... 60
العينة العشوائية البسيطة: ..... 60
العينة العشوائية الطبقية: ..... 61
العينة المساحية: ..... 62
العينة العشوائية المنتظمة: ..... 62
هـ – تطبيق العينة في ميدان العلوم السياسية والإدارية: ..... 63

## السداسي الثاني

مناهج البحث العلمي..... 64
مقدمة وتعريف:..... 64
اختلاف المناهج باختلاف المواضيع..... 65
أنواع المناهج..... 66
المنهج التاريخي ..... 68
مفهوم علم التاريخ و المنهج التاريخي:..... 69

مفهوم المنهج التاريخي: ..... 70
الخطوات الأساسية للمنهج التاريخي: ..... 71
أولا – اختيار موضوع البحث وتحديده: ..... 71
ثانيا – جمع البيانات والمعلومات: ..... 72
ثالثا: نقد مصادر المعلومات و المادة التي جمعت: ..... 73
رابعا – صياغة الفروض وتحقيقها: ..... 74
خامسا – استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث: ..... 75
تقويم المنهج التاريخي: ..... 75
المنهج التجريبي ..... 76
خطوات المنهج التجريبي ..... 77
الخصائص العامة للمنهج التجريبي ..... 78
تقويم المنهج التجريبي: ..... 80
منهج دراسة الحالة ..... 81
تعريف منهج دراسة الحالة: ..... 81
خطوات دراسة الحالة: ..... 81
استخدامات دراسة الحالة: ..... 82
خصائص منهج دراسة الحالة: ..... 83
المنهج الوصفي ..... 86
تعريف المنهج الوصفي: ..... 87
مراحل البحث الوصفي: ..... 87
1- مرحلة الاستكشاف والصياغة : ..... 88
2- مرحلة التشخيص والوصف المتعمق: ..... 89
خطوات المنهج الوصفي : ..... 89

تقويم البحث الوصفي: ..... 90
منهج تحليل المحتوى ..... 92
تعريف منهج تحليل المحتوى: ..... 92
خصائص التحليل:..... 92
أهداف تحليل المحتوى: ..... 93
أنواع تحليل المحتوى:..... 93
أ- تحليل مادة المضمون:..... 93
ب- تحليل معنى المضمون :..... 94
خطوات تطبيق منهج تحليل المحتوى: ..... 94
المنهج المقارن..... 95
1. المنهج المقارن ودراسة النظم السياسية ..... 95
ماهية المقارنة في دراسة النظم السياسية ..... 95
2- شروط المقارنة ومستوياتها: ..... 96
3- خطوات المنهج المقارن: ..... 98
4- مشاكل المقارنة:..... 99
الإقترابات النظرية..... 101
أولا : الاقتراب القانوني..... 102
ثانيا : اقتراب الطبقة ..... 103
ثالثا: الاقتراب البنائي الوظيفي ..... 104
رابعا : اقتراب التبعية ..... 104
خامسا: اقتراب الاتصال: ..... 106
سادسا: اقتراب القيادة السياسية ..... 107
سابعا: اقتراب صناعة القرار ..... 108

ثامنا : اقتراب الثقافة السياسية..... 109
تاسعا : اقتراب النخبة..... 110
عاشرا : اقتراب الجماعة ..... 111
قائمة المصادر والمراجع ..... 112
مراجع باللغة العربية: ..... 112
مراجع باللغة الأجنبية: ..... 117
فهرس المحتويات ..... 118

رأي رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخ

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

عنوان المطبوعة : منهجية العلوم السياسية
من إعداد: مصطفى كراوة
الموسم الجامعي: 2022 / 2023

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
للكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية